الأمم المتحدة S/PV.6277

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٧٧**
الأربعاء ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد آرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أبكان
	الصين	السيد ليو زينمن
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

إحاطة إعلامية يقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-25005 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

إحاطة إعلامية يقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/94، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند. وتود رئاسة المجلس أن تسترعي الانتباه إلى هذه الوثيقة الممتازة.

أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على إدراج البند الهام اليوم في جدول أعمال مجلس الأمن. والمسائل العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، أصبحت حاضرة بصورة متزايدة في جدول أعمال المجلس، وهو ما يعبر بوضوح عن خطورة التهديد. والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يؤثران على جميع أنشطة الأمم المتحدة تقريبا، سواء كانت في مجالات التنمية أو الأمن أو البيئة أو سيادة القانون.

غير أنه من منظور مختلف يعني هذا أيضا أن جميع أنشطتنا في كل المجالات يمكن أن تقلل من الخطر الذي تشكله التهديدات العابرة للحدود الوطنية وآثارها. ولذلك، فإن استجابتنا يجب أن تكون عالمية ومتكاملة في إطار أسرة الأمم المتحدة، وكذلك باعتبارنا أسرة من الدول.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، بخصوص الاستجابة العالمية، فإن الدول الأعضاء متحدة في مكافحة الأوبئة والفقر وتغير المناخ والإرهاب. ويمكننا بل ويجب علينا أن نقوم بالشيء نفسه في التصدي للجريمة المنظمة. وتعمل الدول الأعضاء معا بالفعل بشأن عدد من المبادرات الهامة. ويشمل ذلك جهود الجمعية العامة في مكافحة المخدرات وعملية كيمبرلي لمكافحة الماس الملطخ بالدماء والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

لكن هناك الكثير الذي ينبغي عمله في التصدي للتهديدات الناشئة، مثل جرائم الفضاء الإلكتروني وغسل الأموال والجريمة البيئية والتخلص من النفايات الخطرة. ويتيح مؤتمر منع الجريمة المقرر عقده في نيسان/أبريل في سلفادور، البرازيل، فرصة لاستكشاف كيفية تمكننا من تعزيز الوسائل القانونية والتنفيذية لمكافحة هذه التهديدات. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأحث المجلس على صقل ذلك الصك القوي في مؤتمر الأطراف الذي يعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

وسيتمثل أحد أهم التحسينات في إنشاء آلية رصد. وفي هذا العمل، ينبغي لنا ألا نركز على ما نكافحه وحده؛ ويجب ألا يغيب عن بالنا مطلقا ما نكافح من أجله – العدالة وسيادة القانون. ولا يمكننا مكافحة النار بالنار. فالمجرمون يستخدمون أساليب وحشية واستغلالية لا يمكن أن تخطر على بالنا على الإطلاق. وحقوق الإنسان يجب أن تكون لها الصدارة دائما في جهود مكافحة الجريمة.

وكلمتي الرئيسية الثانية اليوم هي ''التكامل''. فالتكامل ضروري على مستويات عدة. فعلى الصعيد الوطني، يجب أن تتضافر جهود الهيئات لمكافحة جميع جوانب الجريمة. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب على الدول تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة. وهذا ليس بالأمر السهل دائما. وغياب القدرة وانعدام الثقة يتسببان في مشاكل في كثير من الأحيان.

وعدم القدرة يمكن التغلب عليه. وقد شهدنا ذلك في غرب أفريقيا، حيث يتراجع تعرض المنطقة للمخدرات والجريمة بفضل عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم عملية برايا. ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي يشترك فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، هي أيضا مثال جيد لنهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وأحث المجلس على دعم المبادرات الإقليمية المماثلة، مثل ميثاق سانتو دومينغو الذي جرى تدشينه هنا في الأمم المتحدة اليوم، وهو يصبو إلى تحقيق الأهداف ذاتها في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

أما بخصوص بناء الثقة، فإن التجربة تظهر أن التصدي للتهديدات المشتركة يمكن أن يبني الثقة وعلاقات حسن الجوار بين البلدان التي كان من المحتمل، لولا ذلك، أن تنشب بينها خلافات. ومبادرات تبادل المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب آسيا وآسيا الوسطى والخليج هي من بين الأمثلة على حدوث ذلك. وفي مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، ليس أمام الدول من خيار سوى العمل معا. فنحن جميعا متضررون، سواء كنا من بلدان العرض أو الاتجار أو الطلب. ومن ثم، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن اتخاذ إجراءات.

أرحب بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2009/32، المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي دعا فيه المجلس إلى تعميم مراعاة قضية الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة في جميع مراحل دورة الصراع. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيام بعمل هام في تقديم الأدلة على هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية والمساعدة التقنية اللازمة للتصدي لها.

وتُوجد الشبكات العابرة للحدود الوطنية عوامل لإشعال أعمال عنف تخلف وراءها الموت والدمار في بعض أشد مناطق العالم ضعفا. ومنع الجريمة هو منع للصراع. وهما يبنيان، معا، مجتمعات أكثر أمانا ومنعة. وينبغي أن تحتل العدالة الجنائية مكانة أبرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وختاما، يتعين علينا أن نعمل بدون إبطاء. وقد أوصى المجلس، في أحدث بيان رئاسي له بشأن هذه المسألة، بأن أقدم المزيد من المعلومات بشأن التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وسأعمل بشكل أوثق مع جميع العناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لاسترعاء انتباه المجلس إلى التهديدات الوشيكة. وفي المقابل، أحث المجلس على كفالة أن يلي الإنذار المبكر اتخاذ إجراءات مبكرة. ولنمنع، معا، الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من تهديد السلم

والأمن الدوليين ومن تهديد جميع الإنجازات التي حققناها بمشقة كبيرة في مختلف بنود جدول أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بكل تأكيد، أن أحضر هذه الجلسة وأشكر الرئيس على الدعوة. والمناقشات السابقة بشأن مسارح التهديدات العنيفة – ومنها على سبيل المثال، أفغانستان والكونغو وأمريكا الوسطى والصومال وغرب أفريقيا – وبشأن مسائل الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والقرصنة والموارد الطبيعية والتهريب، تظهر مدى جدية المجلس في التعامل مع هذه التهديدات للسلام والأمن.

والمعلومات الأساسية معروفة جيدا. فعصابات المافيا الدولية تستغل عدم الاستقرار الذي تسببه الصراعات. وهي تزدهر في المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين وتستغل عدم قدرة الحكومة على توفير الأمن. ويؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة، وهو الأمر المبين في تقريرنا المعنون ”الجريمة وعدم الاستقرار: دراسات حالة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية“، الذي سيصدر خلال اليوم وهو متاح في القاعة. والتقرير يؤكد ويبين أن الضعف يجتذب الجريمة وأن الجريمة، بدورها، تعمق الضعف. وفي سلسلة من ردود الفعل، يعقب ذلك حدوث أزمات إنسانية وتتوقف التنمية ويجري نشر حفظة سلام.

وتاريخيا، كانت هذه المشاكل قاصرة على بؤر اضطراب قليلة. غير أنه في عالمنا الذي يتسم بالعولمة، يؤثر العنف في الأماكن البعيدة على الجميع في نهاية المطاف. وحرية نقل البضائع والخدمات ورأس المال والبشر والمعلومات اليوم توجد الثروة والحرية بالتأكيد؛ لكنها تفتح أيضا أبواب فرص لم يسبق لها مثيل للجريمة المنظمة لتدمير الثروة والحرية على السواء.

لقد واجهت عمليات استعراض المجلس لهذه المسائل في الماضي معضلة صعبة. كيف يمكن لنظام متعدد الأطراف وُضع لمعالجة التوترات بين الدول أن يكافح الجماعات الإجرامية غير التابعة للدول ولكنها تمتد عبر الحدود الوطنية وقوية بما يكفي لتهديد دول ذات سيادة؟ وتتألف الإجابة من شقين. وبالطبع، يجب على الدول ألا تعزز قدراتها الذاتية فحسب، ولكن، نظرا للطابع العالمي لهذا التهديد، يجب أن تصبح الجهود الوطنية جزءا من الإطار المتعدد الأطراف أيضا. كيف يمكن القيام بذلك؟

أود أن أتناول مسائل التنمية والأمن. أولا، يمكن التقليل من التعرض للجريمة المنظمة بأكبر قدر من الفعالية من خلال تحقيق التنمية والأمن على السواء – وهما الركنان الأساسيان لعمل المجلس. وأشدد على أن التنمية هي أفضل وقاية. وفي جميع أنحاء العالم، يمثل تحقيق الرخاء والحكم الرشيد لقاحين ضد العنف، ويمثل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الترياق الأكثر فعالية المضاد للجريمة. في حين يساعد منع الجريمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتوفير الأمن أمر بالغ الأهمية أيضا. فعن طريق تسوية الصراعات ومساعدة الحكومات على إنفاذ سيادة القانون، لن يتمكن هذا المجلس من بناء السلام فحسب، ولكن في الواقع سيجعل المنطقة المتضررة المعنية أقل عرضة للجريمة أيضا، كما قال الأمين العام في بيانه. وعلى العكس، تساعد مكافحة الجريمة على إزالة المفسدين الذين يستثمرون في العنف وعدم الاستقرار. ولتوضيح هذه النقطة، لسنا بحاجة سوى إلى خريطة طرق الاتجار غير المشروع. هناك

عدد قليل من تلك الخرائط في التقرير. وإذا وضع الأعضاء تلك الخريطة فوق خريطة مناطق الصراع ووضعوا إلى جانبها رسما بيانيا لنصيب الفرد من الدخل، فسيرون أن الجريمة والعنف والتخلف في جميع هذه المناطق تتداخل وتتطابق مع مناطق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثم هناك دور العدالة. ولا يمكننا أن نوفر الأموال والقوات وحدها لحل مشكلة ما. فالسلام والرخاء يعتمدان أيضا على العدالة، أي الأطر القانونية والمؤسسات القضائية اللازمة لضمان سيادة القانون. وهناك إطار قانوني عالمي. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدت قبل ١٠ سنوات في باليرمو في إيطاليا هي حل من القرن الحادي والعشرين لمشكلة من مشاكل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، يؤسفني أن أقول إنه لم يصدق عليها ثلث الدول الأعضاء، بما في ذلك بعض الدول الكبرى، وإن تنفيذها غير مكتمل. ولا توجد آلية للاستعراض وأهملت بعض البروتوكولات الملحقة بها.

وفي وسع هذا المجلس أن يساعد. وفي وقت لاحق هذا العام، ستنظم الجمعية العامة مناسبة تتعلق بالمعاهدة، يعقبها اجتماعان وزاريان رفيعا المستوى سيعقدان في نيويورك وفيينا، ومؤتمر للأطراف سيشجع على التصديق على الاتفاقية. وستدعو تلك الاجتماعات إلى تقديم المساعدة التقنية وستنظر أيضا في إنشاء آلية لاستعراض التنفيذ. ويسرني أن الأمين العام قد دعا مجلس الأمن إلى أن يبعث برسالة قوية تطلب أخذ هذه الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية على محمل الجد، مما سيضفي شعورا بوحدة الهدف على الاجتماعات المختلفة والحاجة الملحة لعقدها.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية إنشاء المؤسسات اللازمة لإقامة العدل. فعدد كبير جدا من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، يفتقر إلى الموارد اللازمة لتمكين تلك المؤسسات من مزاولة عملها. وأدعو مجتمع تقديم المساعدة الإنمائية إلى مد يد العون إلى البلدان الضعيفة، ربما من خلال وساطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمساعدة التقنية التي يقدمها من أجل تحسين نظم العدالة الجنائية في تلك البلدان. ويتبادر إلى الذهن الآن غرب أفريقيا وشرق أفريقيا.

كما أن هناك بعدا صحيا غالبا ما يُنسى. وما لم نواجه بحزم التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة، سنسمع تجدد الدعوات إلى التخلي عن اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات التي يقول المنتقدون إنها السبب في مشكلة الجريمة. وسبب المشكلة هو، بطبيعة الحال، الموارد الهائلة العائدة من الاتجار بالمخدرات. أود أن أشدد على أن تقنين المخدرات ستتسبب في وقوع كارثة صحية، وخاصة في البلدان الفقيرة. وأفريقيا ليست بحاجة إلى تلك المأساة الجديدة.

كما أن من الضروري توفير قدر أكبر من المعارف ومعلومات استخبارية أفضل. فنحن بحاجة إلى المزيد من المعرفة بشأن الطرق التي تعمل بها الجريمة المنظمة. فالتكنولوجيا قد اختصرت الزمان والمكان. وينبغي لنا أن نعرف ما يدور في أي مكان على كوكب الأرض وفي أي لحظة، ولكننا لا نعرف. هناك الكثير من المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومات وتثير هلع المستثمرين والسياح. وتلك على وجه التحديد هي المناطق التي يعمل فيها بدون عوائق وتعقب المهربون والمتمردون والإرهابيون. إنهم يديرون أساطيل من السفن والطائرات والشاحنات والحاويات التي تحمل الأطنان من المخدرات والأسلحة. ويتم اكتشاف أنشطتهم في معظم الأحيان عن طريق الصدفة – مثل حادث تحطم طائرة مجهولة الهوية، أو توقف سفينة مخدرات بسبب شحة الوقود، أو ضربة حظ تسفر عن ضبط شحنة غير قانونية.

ونشعر بأن هناك الكثير من الأمور التي تحدث تحت أنظارنا، ويسفر جهلنا بما ما يدور في العالم عن عواقب مميتة. ولذلك، يتعين علينا تغيير المواقف. لقد حان الوقت لاعتبار تبادل المعلومات الاستخبارية وسيلة لتعزيز السيادة، وليس لانتهاكها. فعندما تتوقف سيارة شرطة عند حدود بلدها بينما يواصل المجرمون عبورهم الحدود بحرية تكون السيادة قد انتهكت بالفعل. وفي الواقع، يكون قد تم التخلي عن السيادة لصالح منتهكي القانون. إن اتخاذ موقف أكثر شمولا يساعد في إنشاء شبكات مراقبة التدفقات غير المشروعة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والقيام بعمليات مشتركة. ويدعم مكتبنا، وهو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هذه الجهود في وسط آسيا وغربها، وفي منطقة الخليج، وفي غرب أفريقيا، فضلا عن طرق تهريب المخدرات الرئيسية إلى أوروبا وأمريكا الوسطى. وهناك حاجة إلى تقديم مزيد من المساعدة، على سبيل المثال عبر منطقة الساحل والصحراء. وكما يذكر الأعضاء، اقتُرح ذلك على المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6233).

كما يجب علينا أن نتمكن من قياس التقدم المحرز وتقديم تقرير إلى المجلس، وفقا لذلك. والآن، أود أن يكون مجال التقارير هذا مجالا آخر تكون فيه الأمم المتحدة أفضل مزود للمعلومات في العالم. ليس بوسعنا تقديم تقرير عن اتجاهات الجريمة؛ ولا يمكننا أن ندعي فهما متكاملا لأسبابها ونتائجها. فالبيانات ليست متوفرة. وحتى الخدمات اللوجستية لجمع البيانات ليست متوفرة. ومن المطلوب توفير الموارد الفكرية والمالية من أجل إيجاد الخبرة المناسبة لتلبية احتياجات المجلس.

أما النقطة الرابعة فهي تتعلق بالعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى استفحال الجريمة. إن العامل الأول والأهم هو الفساد. ويسرني أن مؤتمر الدول الأطراف في الدوحة قد أقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، آلية لمراقبة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأتعهد بأن يقدم المكتب الذي أقوده تقارير دورية عن التقدم المحرز في مجال مكافحة الجريمة التي لا تسرق من المحتاجين لإثراء الجشعين فحسب، ولكنها تسهل ارتكاب غيرها من الجرائم أيضا.

أود أن أعود إلى طائرة الشحن المحملة بالأسلحة والمخدرات التي تحطمت في مالي، حيث كنت قبل ثلاثة أيام بالتحديد. وأنا أسأل الآن عن كيفية إصدار شهادات الطيار والتسجيل المزورة ورخص الهبوط وفواتير الشحن المزيفة، وتغيير أرقام ذيل الطائرة. ربما يتعين البحث في بلدان أخرى في أفريقيا: كيف يتم شحن كميات ضخمة من السلع المقلدة، والأخشاب المقطوعة بشكل غير قانوني، أو النفايات السامة إلى جميع أنحاء العالم بدون أن يلاحظ ذلك أحد؟ إن الأمر يتعلق كثيرا بكلمة واحدة تبدأ بالفاء – ''ف'' من فساد. ولكن النظرية تقول إن أساس الفساد هو غسل الأموال. والترتيبات الحالية جعلت من العسير إعادة توظيف الأموال من خلال النظام المالي. وهناك الكثير من القنوات التي يمكن أن تتسرب من الأموال – مثل تحويل الأموال بصورة غير رسمية ونظام الحوالات والأعمال المصرفية الخارجية، وإعادة تدوير القطاع العقاري، وإعادة التدوير إلى أصول قانونية – ويجب إغلاقها جميعا.

ولكي نضع العائدات الهائلة من الجريمة في منظورها الصحيح فلنتذكر أن الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تبلغ نسبة واحد في المائة من ميزانية الأمم المتحدة. وتقل ميزانية الأمم المتحدة عن ١ في المائة من العائدات السنوية لتجارة المخدرات العالمية، التي تزيد على ٣٠٠ بليون دولار. للتعبير عن ذلك بطريقة أخرى، لكم أن تنظروا: إن جرعة واحدة من الكوكايين يتم تعاطيها في أوروبا، تدمر متراً مربعاً من غابات الأنديز المطيرة، وتكفي لشراء ١٠٠ طلقة ذخيرة رشاش كلاشينكوف AK-47 في غرب أفريقيا. ولكم أن تضربوا جرعة الكوكايين تلك في

٨٥٠ طن من الكوكايين تنتج سنوياً، فيساوركم الشعور بأن هذه معركة تفوق تلك التي دارت بين داود وجالوت في التكافؤ.

والنقطة الختامية تتعلق بالاستجابة الواسعة على مستوى المنظومة، الأمر الذي أثاره الأمين العام بالفعل. وبسبب الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي تتسم به الجريمة المنظمة، ثمة حاجة إلى الاستجابة على نطاق الأمم المتحدة، وبالطبع، أرحب بالبيان الذي ألقاه الأمين العام. ويسعدني تأييد المجلس للتعاون المتنامي بين إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، ولجنة بناء السلام. وهذا يضمن أن عمليات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وحفظ السلام، تحوي جميعها مكوناً للعدالة الجنائية.

فيما يتصل بالمستقبل، يسرني الاقتراح بأن يعقد مجلس الأمن مناقشات دورية بشأن التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة للاستقرار. ويمكن توجيه إنذارات مبكرة إلى المجلس كما فعلنا منذ بعض الوقت، لدى علمنا بالهجمات على غرب أفريقيا من قبل المتاجرين بالكوكايين، وكذلك هجوم المتاجرين بالهيروين فيما بعد على شرق أفريقيا. وقد يرغب المجلس أيضاً في النظر في تضمين مكون للعدالة الجنائية في بعثات حفظ السلام ذات الصلة.

ختاماً، فإننا بحاجة إلى الأفعال أكثر من حاجتنا إلى الأقوال. ففي الأسبوع الماضي، حدثني وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أثناء وجودي هناك في مهمة استغرقت أسبوعاً كاملاً، عن حدوث انخفاض في الاتجار بالكوكايين في المنطقة خلال الـ ١٨ شهراً الماضية. وهذه بشارة خير طيبة. ذلك أن جهودنا، أي جهود مجلس الأمن، بدأت تؤتي ثمارها. غير أن هناك علامات إنذار بعودة ظهور المتاجرين في الساحة، متخفين في أنحاء أخرى من غرب أفريقيا، لعدم التطابق التام بين الأقوال الحازمة وقوة الأفعال المكافئة لها. وعلينا أن نتعلم من ذلك الدرس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الإحاطة الإعلامية. فقد كان من حسن التوقيت والأهمية أن يتداول مجلس الأمن بشأن التهديدات العابرة للحدود الوطنية للسلم والأمن الدوليين، التي يسببها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب. ونشكر أيضاً الأمين العام، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين المفيدتين. ونقدّر كثيراً قيادة الأمين العام للتوعية بهذه القضية، وكذلك الجهد القيّم الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

ففي عصر العولمة هذا، من المؤسف أن عصابات الجريمة المنظمة وشبكاتها أصبحت، أكثر تنوعاً وارتباطاً. نتيجة لذلك، نجحت هذه الجماعات في استغلال الفرص التي وفرتها لها العولمة، فأنشأت اقتصادات موازية خاصة بها، وصارت تقتات على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وغسل الأموال. ولهذا السبب تواجهنا اليوم، ظاهرة فريدة ومتنامية، تمثل أخطارا وتهديدات هائلة للمجتمع الدولي برمته. وهذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية، في جملة أمور، مما يقوض سلطة الدولة، ويغذي الفساد، ويعوق التنمية الاقتصادية، ويضعف سيادة القانون.

وبذلك، فهي لا تؤثر سلبياً على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المعنية، وتؤدي إلى تآكل القيم الأساسية للمجتمعات فحسب، بل، وبسبب طابعها العالمي والعابر للحدود الوطنية، تخلق هذه الظاهرة التوتر وتولد النزاعات بين البلدان.

ففي مجلس الأمن، على سبيل المثال، لاحظنا هذه الحقيقة المرة في مناسبات كثيرة. لن أعطي أمثلة، بيد أن الواضح أن هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية تمثل تحدياً كبيراً واستثنائياً للبلدان الخارجة من النزاعات. وعليه، فهي بين الأسباب التي تفاقم الكثير من الأزمات، حيث تعمل الأمم المتحدة، وكذلك فهي تقوض جهود المجتمع الدولي لحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام.

إضافة إلى ذلك، فقد أصبح الطابع المترابط للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، أكثر وضوحاً وإثارة للقلق خلال السنوات الأخيرة. إن الحقيقة الموثقة توثيقاً جيداً اليوم هي أن العائدات التي يدرها الاتجار بالمخدرات، أصبحت مورداً أساسياً لتمويل الإرهاب، متبوعاً بتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال والابتزاز.

وبالطبع، فربما تختلف فداحة المشاكل التي تثيرها من منطقة إلى أخرى. ولكن من البديهي أن الجغرافيا لم تعد مصداً لهذه التهديدات، التي لا تعترف بأية حدود. وعليه، من الواجب أن تقوم مكافحة هذا التحدي على استراتيجية شاملة وفاعلة عالمية. ونحن بحاجة إلى تعاون دولي قوي، قائم على أساس المسؤولية العامة والمشتركة.

في هذا الصدد، هناك بالفعل مؤسسات وبرامج راسخة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لمكافحة هذه التهديدات. ويجب أن تهدف جهودنا قبل كل شيء إلى تعزيز التعاون بين هذه الأطر، وتحسين فعاليتها. لكن، وكما برهنت مناقشة اليوم، فإن على مجلس الأمن دوراً ومسؤولية يتعين عليه الوفاء بهما، فيما يتصل برصد آثار هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية على السلم والأمن الدوليين، لا سيما في المجالات والقضايا التي انشغل بها المجلس، وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة للمساعدة في مكافحة هذه الآفات.

وتركيا ملتزمة بالتأكيد بالقيام بدورها في كلا المجالين. في الحقيقة، ولعلمها بالأهمية الحيوية للتعاون الدولي الفعال، فقد وقّعت تركيا وصدقت بالفعل على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها. وأبرمت تركيا كذلك، اتفاقات ثنائية مع أكثر من ٧٠ بلداً بشأن التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

ختاماً، أود التأكيد مرة أخرى، على أنه ليس ممكناً منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بواسطة عمل حكومات الدول منفردة، أو عبر أشكال التعاون الدولي التقليدية. فالجريمة المنظمة، ومكتسباتها المالية الضخمة، تتطلبان استجابات شاملة، حسنة التخطيط والتنسيق من قبل المجتمع الدولي. وكما أكد السيد كوستا، فإن من الواجب أن تؤسس استجابتنا على الدعائم الموازية للتنمية والأمن، اللذين تساندهما العدالة. ونأمل أن يعيد تجديد التزام مجلس الأمن بالتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، تنشيط التعاون الدولي. إن مشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده تماما، لا شك سيبعث بالرسائل الصحيحة في ذلك الاتجاه.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بانعقاد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات، في وقت مناسب استثناءً، بالنظر إلى التحديات التي يثيرها ما يسمى

بالتهديدات الجديدة للأمن الدولي، وهي تهديدات يزداد خطرها وذات طابع متعدد الأبعاد.

وعقب المناقشة المواضيعية في مجلس الأمن بشأن الاتجار بالمخدرات، بوصفها تهديداً للأمن الدولي في أفريقيا، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.6233)، تسهم جلسة اليوم في مناقشة أوسع نطاقا لتهديدات الأمن الدولي، والتي تمتد إلى ما وراء الحدود، وتضر بالدول، وتؤثر على الصراعات في أجزاء عديدة من العالم.

وقد دلت التجربة على أن الجريمة المنظمة تحولت إلى عامل آخر يزيد من تفاقم الصراعات في الحالات التي تكون فيها المؤسسات في البلد لا تزال ضعيفة. وهذه البلية تكمن أيضا في صلب تهديدات أخرى لاستقرار الدولة الداخلي مثل الانقلابات العسكرية وعمليات التمرد وتمويل الجماعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والتوترات الاجتماعية والاتجار بالمخدرات والأسلحة وتمويل الأنشطة الإرهابية وخلق حالات تفلت فيها الأمور من زمام السيطرة والأزمات الإنسانية والعنف الطائفي وتسلل الجريمة إلى الميدان السياسي وميدان الأعمال الحرة وانعدام الاستقرار الإقليمي وتجنيد الأطفال في الأنشطة الإجرامية، من بين أمور أخرى.

ولذلك تتسم بأهمية حاسمة استعادة سلطة الدولة في البلدان التي تغلبت على الصراعات الداخلية ولكن عملية بناء السلام فيها ما زالت تعصف بها مشاكل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومن حسن الحظ أن البلدان التي ترك فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أعظم الأثر ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لا سيما ضد الاتجار بالمخدرات، توجد فيها أيضا بعثات سلام، سواء كانت في أفريقيا أو آسيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، تتسم التحديات الجديدة للأمن الدولي هذه بطابع متعدد الأبعاد تبرهن عليه مشكلتا المخدرات والجريمة المنظمة العالميتان في أوضح مظاهرهما. وتستدعي كلتا المشكلتين الأولوية في المعالجة بما يتناسب مع ما يترتب عليهما من آثار على الأمن والرخاء والتنمية.

الجريمة المنظمة تندرج بين أعظم التهديدات بسبب قدرتها على إلحاق الضرر بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان وإمكانية اتخاذها أبعادا إقليمية، بل وعالمية. وقد ظلت مشكلة المخدرات طيلة عقود عرضة للتحليل من وجهات نظر مجزأة ضمن نهج يقوم على الفصل بين عاملي السوق الرئيسيين: العرض والطلب. أما الآن فقد قُدمت أدلة واضحة على أن الفصل بين عامليْ السوق بتلك الطريقة لم يكن سليما، وأنه يجب على النقيض من ذلك أن تقوم كل حكومة – لا على أساس واقعها وظروفها هي وإنما أيضا باعتماد إستراتيجية شاملة متوازنة – بالتصدي للسلسلة الكاملة من النشاط الإجرامي وشتى روابط هذه الظاهرة العالمية، التي تشكل مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول بلا استثناء.

وفي ضوء الروابط الواضحة والمتزايدة كما ونوعا بين الاتجار بالمخدرات وأنواع الجريمة المنظمة الأخرى مثل الاتجار المحظور بالأسلحة وغسل الأموال والإرهاب، يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي بأسره رسم استراتيجيات تعالج الخصائص المحددة للجرائم الخطيرة بشكل خاص مع تعريف العناصر المشتركة الملازمة بعضها لبعض، ليتسنى معالجتها بصورة شاملة. وبهذه الطريقة يمكن تعزيز سيادة

القانون وصد الأبواب بوجه ثقافة التصرفات غير القانونية والإفلات من العقاب.

في السنوات الأخيرة لجأت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلى اعتماد آليات عمل عالية التطور، وأصبح ملحا بالتالي أن يقوم المجتمع الدولي برسم وتحسين استراتيجياته في تناول هذه المسائل إلى جانب سعيه إلى اعتماد نهج متشعب.

ورغم الموارد التي تخصصها كل حكومة لمحاربة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ظل رسم الاستراتيجيات الخاصة بمحاربة القدرة الابتكارية والتنظيمية للجماعات الإجرامية يزداد تعقيدا. ولذلك يلزمنا تعاون دولي حازم لتحسين قدرتنا على الرد، نظرا للسرعة التي ترد بها الجماعات الإرهابية على التدابير التي تتخذها السلطات الحكومية. إن تعزيز الأمن الدولي يعني أن جميع الدول يجب أن تُلزم نفسها بتأسيس نظام فعال موثوق به لتبادل المعلومات لتمكيننا من تعريف الاتجاهات والروابط الجديدة بين جماعات الجريمة المنظمة. وإن جهود التعاون والتنسيق هذه يجب أن تستند إلى تشاطر المسؤولية المشتركة كمبدأ معترف به عالميا من أجل خلق الثقة المتبادلة وكفالة الاحترام التام في الوقت ذاته لسيادة الدولة.

إن رد فعل مؤسسات الأمم المتحدة حاسم الأهمية ولكنه قاصر لأن جماعات الجريمة المنظمة أصبحت ظاهرة متزايدة التعقيد والتطور وتتطلب من المجتمع الدولي، كما ذكرتُ، ردا منسقا والتزاما ثابتا.

وتؤمن المكسيك بأن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور نشيط في المناقشة الجارية حول الحرب ضد هذه البلية، لا من خلال محافلها التقنية فحسب، وإنما أيضا بالترويج للالتزام بمحاربتها على مستوى رفيع. ومثلما ننادي بالالتزام في الحرب ضد تغير المناخ، ينبغي لنا أن نشترط إبداء نفس المستوى من الالتزام في الحرب ضد الجريمة المنظمة. والمكسيك تؤمن بأن المناقشات التي ستعقد فيما بعد في مجلس الأمن والجمعية العامة وفي الوكالات المتخصصة يجب الاشتراك فيها من منظور متوازن متعدد التخصصات يستفيد من أوجه التآزر التي تحسّن نتائج عمل كل محفل من هذه المحافل.

سينعقد قريبا الجزء الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة المكرس للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – اتفاقية باليرمو. وتلك المناسبة ستتيح لنا فرصة سانحة لبث حياة جديدة في التعاون الدولي حول هذا الموضوع ولتجديد التزامنا السياسي بمحاربة الجريمة المنظمة. وتسلّم المكسيك بحقيقة أن النظام القانوني الحالي، المستند إلى الاتفاقيات ذات الصلة – اتفاقية باليرمو وشتى اتفاقيات محاربة الاتجار بالعقاقير المحظورة وصكوك محاربة الإرهاب الستة عشر – يقدم إطار العمل الضروري لمحاربة الجريمة المنظمة. لذلك يلزمنا أن نحصل على التصديق العالمي على هذه الصكوك، ويلزم في المقام الأول أن ينفذها المجتمع الدولي تنفيذا تاما.

التعقيد الذي تتسم به المشكلة يسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي. ومما يتسم بأهمية كبيرة أن نضع في الحسبان أن الحرب ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، إضافة إلى ما تتسبب فيه من خسائر بالأرواح البشرية، تؤدي أيضا إلى تحويل موارد كبيرة بعيدا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك نعتقد أن من المناسب أن يساهم مجلس الأمن في النظر في التدابير الفعالة في المجالات التي تظهر في جدول أعماله من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومما يتسم بأهمية خاصة التفكير بالطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يساهم من خلالها، في نطاق اختصاصه، في العمل الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة وأجهزة الأمم

المتحدة الأخرى، بهدف السعي إلى استجابات أفضل تعريفا وأحسن تنسيقا في الحرب الشاملة ضد المخدرات.

وتوظيف الاستثمارات في آليات الإنذار المبكر والوقاية في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يجب أن يكون أولوية لمجلس الأمن. ويجب على هذا الجهاز بالتالي أن يضع، بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة ولجنة بناء السلام، ولايات محددة لبعثات حفظ السلام وبناء السلام تهدف إلى منع الجريمة المنظمة وتشمل تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والنهوض بالتنمية.

في الختام، ترى المكسيك أن من المهم تعزيز الحوار بين المجلس ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونرى كذلك، في هذا السياق، بأن هناك جدوى قيمة لعقد اجتماعات إعلامية مع المكتب، على غرار هذا الاجتماع، على نحو اعتيادي.

إننا نعرب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، ولوفد فرنسا على تنظيم هذا الاجتماع. كما أننا نعرب عن دعمنا لمشروع البيان الرئاسي.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام، وأن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على إحاطته الإعلامية العالية التركيز والمفيدة.

إن عقد هذه المناقشة بعد وقت قصير من المناقشة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي ركزت على أفريقيا (انظر S/PV.6233) يمثل شاهدا على التزام المجلس بمعالجة هذه المسألة بطريقة شاملة. إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ولا سيما جرائم الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وغسل الأموال، تشكل تهديدا متزايدا على السلم والأمن الدوليين. وقد أصبح تحدي مكافحة هذه الجرائم أشد صعوبة لأن شبكات الجريمة تستخدم على نحو متزايد أساليب تكنولوجيا المعلومات المتقدمة كالهواتف الساتلية والتحويلات عبر الفضاء الحاسوبي.

وهناك اتجاه مقلق للترابط فيما بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. والعديد من البلدان في مناطق مختلفة من العالم أصبحت معرضة للخطر. وعليه من الضروري تعزيز الجهود الجماعية لمكافحة هذه الجرائم من خلال تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. إننا نشيد بالدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تعزيز قدرات الدول على التصدي بفعالية أكبر للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ونرحب بصفة خاصة بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمبادرات الإقليمية في مختلف المناطق، بما في ذلك في غرب أفريقيا، ومؤخرا في شرق أفريقيا.

إن أوغندا تواصل اتخاذ التدابير اللازمة، سواء على الصعيد الوطني أو في إطار جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية، من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ولدينا تشريعات صارمة لمكافحة العقاقير والإرهاب وتدابير نستعرضها على نحو متواصل لكي تأخذ في الاعتبار ظهور أي تحديات جديدة.

إن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، توفر إطارا

قانونيا قويا للعمل الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة. وما نحتاج إليه الآن هو تكثيف الجهود لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات من جانب الدول الأعضاء. إن استجابة المجتمع الدولي الجماعية للجريمة المنظمة يمكن أن تكون أكثر فعالية عبر المشاركة العالمية في تلك الصكوك.

إن شبكات الجريمة الدولية جيدة التنظيم في كثير من الحالات. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون الإجراءات المتخذة لمكافحة تهديدها من جانب الهيئات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومن جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما شاملة ومنسقة جيدا.

في الختام، إن أكثر البلدان تعرضا لخطر شبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية هي تلك التي تعاني تدابير المراقبة فيها من الضعف، ولا سيما في حالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع. وهذه البلدان تستحق دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي في تعاملها مع تلك التحديات.

ويشكل انتشار الجريمة المنظمة رادعا للاستثمار وله تأثير سلبي على اقتصادات البلدان المنكوبة. كما يؤثر ذلك سلبا على النسيج الاجتماعي والصحة في قطاعات واسعة من السكان. لذلك، من المهم أن تؤخذ تلك التهديدات في الاعتبار لدى وضع استراتيجيات منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وتؤيد أوغندا مشروع البيان الرئاسي.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذا الجلسة لمجلس الأمن. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على بيانه، وأن أشكر المدير التنفيذي، السيد كوستا، على إحاطته الإعلامية.

لقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) على أن المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب لها تأثيرات سلبية على التنمية العالمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ودعت إلى الاستجابة الجماعية من جانب المجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، بذل المجتمع الدولي جهودا حثيثة لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وقد أحرز نتائج إيجابية. ولكن، في الوقت ذاته، أصبحت الأنشطة الإرهابية الدولية، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات مترابطة وتتخذ طابعا عالميا متزايدا، ومنضوية في عصابات، ومعتمدة على الفضاء الحاسوبي ومتنوعة.

وما زالت المكافحة العالمية للمخدرات تمثل تحديا مضنيا. وفي بعض البلدان التي تعاني من الصراع أو تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، توجد تدفقات متزايدة للأموال والأسلحة غير المشروعة من أجل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل بذلك من جريمة منظمة عبر الحدود الوطنية. وهي بوصفها قنوات لتمويل المنظمات الإرهابية، تهدد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية لتلك البلدان.

إن تعزيز التعاون الدولي على أساس المشاركة الواسعة وتقاسم المسؤوليات يمثل أكثر الطرق فعالية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم عبر الحدود الوطنية ذات الصلة. إن الطلب الذي لا يتناقص للمخدرات في بعض البلدان المتقدمة النمو والأرباح الطائلة المتصلة بذلك هو تحديدا ما يدفع عصابات المخدرات الدولية عديمة الضمير إلى تنظيم إنتاج المخدرات والاتجار بها.

وحيث أن المناطق المتخلفة النمو اقتصاديا هي في أغلب الأحيان مصادر إنتاج المخدرات والمرور العابر للاتجار بالمخدرات، فإن المكافحة العالمية للمخدرات يجب أن تراقب

المخدرات بطريقة أكثر توازنا بغية تقليل الطلب عليها والأضرار التي تسببها.

إن مساعدة البلدان النامية على تنمية اقتصاداتها وخلق الوظائف فيها هي النهج الوحيد الذي يمكن أن يعالج مشكلة المخدرات من جذورها. والاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة عبر الحدود الوطنية غالبا ما تستشري في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا والفقيرة. وبعض البلدان الخارجة من الصراع والمنكوبة بصعوبات التنمية الاقتصادية والبطالة في صفوف الشباب وتعاني من ضعف المؤسسات القانونية، تصبح بالتالي ضحايا رئيسية للاتجار الدولي بالمخدرات.

وتكتسي مساعدة هذه البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في القضاء على جذور الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان على تطوير اقتصادات بديلة وإيجاد فرص العمل وتحسين معيشة الناس كي تتوفر للسكان طرق أخرى لكسب أرزاقهم وزيادة وعيهم وقدراتهم على مقاومة إغراء تعاطي المخدرات.

وتنطوي مكافحة الاتجار بالمخدرات على تحقيق التنمية الاجتماعية وعوامل أخرى كثيرة وتحتاج إلى أن تقوم الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة باستخدام ميزات كل منها وخبراتها استخداما كاملا من أجل التعاون الفعال. وتقع المسؤولية الأولية عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة على عاتق الحكومات الوطنية. ويجب أن يلتزم التعاون الدولي في ذلك المجال بمبادئ احترام السيادة والمنافع المشتركة المتساوية. ويجب أن تحشد المنظمات الإقليمية وأن تضطلع بدور ريادي تام.

وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي أكبر. ويجب على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والهيئات الدولية المنشأة بمعاهدات أن تضطلع بأدوار هامة في تعزيز التعاون الدولي وفي مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها. ونحن نؤيد استمرار تصدي الهيئات التنفيذية للأمم المتحدة لمشكلة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتقع على كاهل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي أن يركز اهتمامه على المشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين التي تسببها الصراعات المسلحة. ويستطيع مجلس الأمن الاستمرار في المشاركة في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة من منظوره الخاص، لكن ينبغي أن يكون التركيز منصبا على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تواجهها البلدان في حالات الصراع أو فيما بعد انتهاء الصراع بغية المساعدة في معالجة مشكلة الصراع المسلح.

وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن تسهم مداولات المجلس بشأن هذه المسألة في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على المستوى العالمي.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعبر عن تقديرنا للوفد الفرنسي على عقد هذه المناقشة بشأن الأخطار الشاملة التي تشكلها المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

وبما أن هذه التهديدات حقيقية وتشكل أخطارا وتحديات للسلم والأمن الدوليين، فإنها تستدعي استجابة عالمية. ولأنها لا تستثني أية منطقة جغرافية أو بلد، فإنه ينبغي معالجتها والتصدي لها بصورة جماعية. ومن ذلك المنطلق،

ما فتئ تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات بشأنها، وكذلك المساعدة على المستوى الدولي مسألة أساسية.

ولأن هذه الأخطار تحدق بجميع شرائح المجتمع في دولنا وتعزز الفساد وتسهم في زعزعة استقرار الديمقراطيات، لا سيما الناشئة منها؛ ولأنها تعرقل الجهود الإنمائية وتفاقم الأزمات والتوترات في المناطق التي أضعفتها التحديات الحادة للأمن والتنمية، فإنها تتطلب منا تعزيز الترسانات القانونية الدولية والوطنية القائمة. ولأن بعض هذه البلدان تعاني من أوجه ضعف فريدة أكثر من غيرها بسبب العديد من العوامل التي تعزز الحلقة المفرغة للفوضى والتخلف، ندعو إلى تقديم مساعدة أكبر في بناء القدرة لهذه البلدان كي تتمكن من مكافحة هذه التهديدات بصورة أفضل وتشارك على نحو أفضل في الجهد العالمي في ذلك الصدد.

ولذلك نرحب بإنشاء شراكة فيما بين معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا والدول الأعضاء فيه والشبكة الدولية لمنع الجريمة وذلك لتقديم استجابة فعالة للشرور المختلفة التي تخلقها الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ولذلك السبب، ونظرا للتحديات التي يجب على المعهد أن يتصدى لها في القارة – بما فيها العمليات المتزايدة التعقيد التي تقوم بها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية وتداول الأسلحة النارية غير المشروع – نشدد على ضرورة توفير الوسائل المالية اللازمة للمعهد الأفريقي بزيادة الإعانات التي تقدمها له الأمم المتحدة.

ومرة أخرى، يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، في الوقت الذي يؤكد فيه على تأييده لمشروع البيان الرئاسي الذي تفضلتم بعرضه علينا.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على التزامه بهذه المسألة الهامة، والسيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على جهوده وقيادته المتفانية، التي تضطلع بدور مركزي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

لقد كانت المخدرات والجريمة من بين الأولويات الثماني التي حددتها الأمم المتحدة في إطار الأمين العام الإستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي الواقع، لم يكن أبدا للجريمة العابرة للحدود الوطنية وجماعات وشبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات مثل هذا التأثير وإمكانية الوصول إلى أي مكان في العالم. وتدعو الصلة بين أنشطتهم غير المشروعة إلى القلق المتزايد. وترتبط هذه الأنشطة لا محالة بالعنف والفساد، وتستعمل، في العديد من الحالات، لتمويل الجماعات الإرهابية وأعمال الإرهاب. ولذا، فإن للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات أثرا سلبيا طويل الأجل على السلام والأمن والتنمية الاقتصادية وينبغي بكل وضوح مكافحتهما على نحو متزامن على جبهات متعددة.

وتنتفع الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب من ضعف قدرة الدول على صون القانون. وهي تغذي وتطيل أمد الصراعات القائمة وتشكل تهديدات لجهود بناء السلام في دول ما بعد انتهاء الصراع. وفي مجتمع يتسم بالعولمة، فإن الجماعات والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مجهزة على نحو أفضل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي آخذة في أن تصبح أكثر تنوعا؛ ولذا، هناك ضرورة لاستجابة متطورة بشكل متواصل.

واسمحوا لي أن أبرز العناصر التالية. بالنسبة للمخدرات، فإنه بالرغم من أن إحصاءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات تظهر نقصا في الإنتاج العالمي من الكوكاين والهيروين، ينبغي تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة خطر المخدرات. وتتطلب هذه المكافحة نهجا دوليا شاملا يستند إلى شعور قوي بالمسؤولية المشتركة. وينبغي تكريس اهتمام خاص لطرق فعالة من التعاون فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. ويتعين على الدول أن تقوم ببناء القدرة، وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة والقيام بعمليات مشتركة. وينبغي لاستراتيجيات مراقبة المحاصيل أن تشمل، عند الاقتضاء، برامج التنمية البديلة الوقائية وتدابير القضاء عليها وإنفاذ القانون. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان السياسي وخطة العمل اللذين اعتمدا في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، ونشيد باعتراف اللجنة بضرورة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ونظرا للتطور الحاصل في التكنولوجيا اليوم، فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تعمل بصورة متزايدة من خلال شبكات مرنة وليس من خلال هياكل جامدة. ويوفر ذلك الشكل من التنظيم التنوع للمجرمين وقلة الظهور وطول البقاء.

ونعتقد أن مكافحة الجريمة المنظمة تتطلب بذل جهود شاملة في بناء قدرات الدولة في مجال سيادة القانون.

ومن دوافع المجرمين الكسب المالي في جملة أمور. ولذلك نعلق أهمية على إضعاف الجريمة المنظمة عن طريق القضاء على قدرتها على غسل الأموال. وفي ذلك الصدد نشجع المنظمات الدولية والإقليمية على توحيد جهودها لإنشاء آلية قوية لبناء القدرات من أجل مساعدة سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فإن لبنان يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن نؤكد على ضرورة تجريم جميع الممارسات الإرهابية وأشكال الدعم لها، بما في ذلك التمويل والتحريض. ونعتبر الإرهاب ظاهرة عالمية غير متعلقة بأي عنصر أو ديانة أو لون أو بلد. والقدرة على إيجاد شبكات عالمية وقدرات متطورة توفر دينامية جديدة للإرهابيين. ولذلك، ثمة حاجة حتمية إلى معالجة الأسباب الجذرية وإلى تقوية الدول المسؤولة، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية بوصف ذلك جزءا من استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للجريمة والاتجار بالمخدرات تعني أنه لا يمكن لأي بلد أن يواجههما بمفرده. وفي ذلك الصدد، يشيد وفد بلدي بالدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. ونحن نشجع هذه الأجهزة على مواصلة وتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ونشيد على نحو خاص بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عمله بميزانية قليلة تمولها التبرعات على نحو رئيسي، ونعرب عن دعمنا الكامل لتلك المنظمة الهامة. ونؤيد التوصية بأن تنظر الأمم المتحدة في تعميم مراعاة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية في الأنشطة الأوسع نطاقا المتعلقة بمنع الصراع والتقييم وبناء السلام.

والاستجابة الجماعية للجريمة المنظمة تتوقف أيضا على توطيد وتعزيز إطار المعاهدات الدولية. ليس من اللازم أن تكون الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة إجراءات شاملة فحسب ولكن ينبغي أن تكون حسنة التنسيق أيضا. ومما لا يقل أهمية الحاجة إلى العمل مع المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والوفد الفرنسي على مبادرتكم الحسنة التوقيت بتنظيم جلسة مجلس الأمن اليوم للنظر في التهديدات للسلام والأمن الدوليين ولاعتماد مشروع البيان الرئاسي الهام المعروض علينا. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام بان كي - مون على تبيان النهج الاستراتيجي المتخذ من قِبل الأمم المتحدة تجاه تلك المسائل. ونود أيضا أن نشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد اتخذ الاتجار غير المشروع بالمخدرات المرتبط بالجريمة المنظمة والإرهاب أبعادا خطيرة في مختلف مناطق العالم. إننا نؤيد تركيز مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، على المساعدة في حل هذه المسألة.

وتهديد المخدرات النابع من أفغانستان عالمي بطبيعته وهو حاد كما كان دوما. وفي ذلك الصدد نعتقد أننا نواجه تهديدا للسلم والأمن الدوليين يتطلب أن يتخذ مجلس الأمن إجراء مناسبا. وتعتقد روسيا أن القرارات المتخذة في سياق عملية باريس - موسكو الجارية تحت إشراف الأمم المتحدة تشكل الأساس لزيادة التعاون الدولي لمكافحة تهديد المخدرات العالمي الناشئ من أفغانستان. ونعتقد أيضا بأن هذه العملية هي إحدى أشد الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي فعالية وتبشيرا بالخير. لقد حان الوقت للتفكير في كيفية بنائنا على تلك القرارات على أساس اتجاهات متعلقة بالمخدرات وناشئة مؤخرا في أفغانستان وحولها.

ونعتقد أيضا بأن من المستصوب عقد المؤتمر الثالث لعملية باريس - موسكو على مستوى رؤساء الوكالات ذات الصلة بنهاية هذه السنة. في ذلك المؤتمر، يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد برنامجا محددا للعمل بشأن المسار الأفغاني لمكافحة المخدرات على أساس القرارات المتخذة سابقا في مجال السياسات. ونقترح أن يولي المؤتمر اهتماما مفصلا لزيادة فعالية توفير المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات إلى حكومات أفغانستان ودول آسيا الوسطى. ولمساعدة الحكومة الأفغانية على الاضطلاع بأنشطة مكافحة المخدرات، يجب أن نستخدم أيضا قدرات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان استخداما تاما.

وهناك عنصر آخر شديد الأهمية في مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان يتمثل في قطع الإمداد غير القانوني للسلائف المستخدمة في إنتاج الهيروين عن ذلك البلد. ونحن على استعداد للعمل بصورة وثيقة مع شركائنا لتنفيذ أحكام القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨). وفي ذلك الصدد، نعتقد أن هناك دورا هاما للعمل الذي تضطلع به الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونعتقد أنه من المهم أن نشركهما في وضع مبادرات تهدف إلى تعزيز النظام الدولي لمراقبة السلائف. وفي ذلك الصدد، أشير إلى التدابير التي يتعين اتخاذها لوضع علامات على السلائف لكي نتمكن من تحديد المنتجين والموردين المعينين لهذه المواد إلى أفغانستان؛ ولتعزيز الرصد الدولي لحركة السلائف على أساس إنشاء نظام للإخطارات قبل التصدير وإعادة التصدير وإعادة البيع لبلدان ثالثة؛ ولمراقبة النقل بالشاحنات الثقيلة على الحدود الأفغانية؛ وللترخيص لأي أنشطة متصلة بتوريد السلائف وبدائلها.

ونعتقد أنه من المهم، لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى مكافحة الاتجار الأفغاني غير المشروع بالمخدرات وبالسلائف لغرض إنتاج المخدرات، أن نبذل أقصى ما نستطيع لاستغلال قدرات المنظمات والوكالات الإقليمية – وفي المقام الأول منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى – من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الخاصة بها.

ونحن نركز انتباهنا على أهمية توسيع نطاق متابعة العمل النوعي لآلية لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة للقرارين ١٧٣٥ (٢٠٠٦) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما. ومن الضروري بذل جهود إضافية للتنفيذ العملي لهذين القرارين بغية القيام، بموجب نظام الجزاءات التابع للجنة المنشأة وفقا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بإدراج أسماء أباطرة المخدرات الأفغان في قائمة من يمولون الإرهاب عن طريق الإيرادات غير المشروعة المتأتية من تجارة المخدرات.

ونعتقد أن إحدى الأولويات في جهود مكافحة الإرهاب تتمثل في مكافحة أيديولوجية الإرهاب والدعاية له والتغلب على الاتجاهات الراديكالية التي تؤجج الإرهاب. يجب أن نحرم الجماعات الإرهابية من ذلك الوقود ومن الموارد اللوجستية. وفي تلك الجهود، من المهم أن نشرك قدرات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية، على قدم المساواة، في شراكة بين القطاعين العام والخاص، حسبما هو مطلوب في إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي القرارات الرئيسية لمجلس الأمن.

لقد حظيت مسألة ضمان الأمن الدولي للمعلومات مؤخرا بأهمية عظمى. ونعتقد أنه من المهم أن ننظر في وضع نظام للتدابير الرامية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض الإرهاب وتقويض السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي بواسطة الإرهابيين والمجرمين. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه توجد حاجة ملحة إلى وضع واعتماد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجرائم الحاسوبية، بما في ذلك وضع مدونة عامة لقواعد سلوك للدول في مجال المعلومات العالمية.

في الختام، أؤكد على أن اعتماد مشروع البيان الرئاسي اليوم يبين ما يتمتع به المجلس من حزم ووحدة في مكافحة التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها الاستقرار الدولي. ونعتقد أن هذه الوثيقة المهمة سوف تساعد على تكثيف التعاون الدولي في هذا المجال.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقدها هذه الجلسة الهامة. اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تفانيه في عمله وعلى إحاطته الإعلامية.

إن النمو السريع للشبكات الإجرامية، التي تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية يؤثر بشكل خطير على السلم والأمن في عالمنا اليوم. والبلدان ذات أنظمة الحكم الهشة، ولا سيما تلك الخارجة من حالات ما بعد انتهاء النزاع والأزمات الإنسانية هي الأكثر تعرضا، والأوضاع غير المستقرة تشكل تربة خصبة لنشوء الأنشطة الإجرامية والإرهابية والفساد. إن علاقة السبب والنتيجة الواضحة بين الحالات الاجتماعية والاقتصادية الهشة وفقدان سيادة القانون، من ناحية، وتزايد الجريمة والفساد، من ناحية

أخرى، تجعل التنمية غير قابلة للاستدامة وتؤثر على السلم والأمن على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ولكي يكون المجتمع الدولي قادرا على التصدي الفعال لآفة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ينبغي له أولا أن يواصل بذل الجهود لجعل البلدان النامية أقل تعرضا للجريمة المنظمة من خلال معالجة الأسباب الجذرية لانتشار الفقر، والاستثمار في الصحة والتنمية البشرية وكفالة الإنفاذ المنهجي للقانون وبناء المؤسسات. ومن خلال تلك الأنشطة الوقائية، سيُمَكِّن المجتمع الدولي البلدان النامية من مكافحة الجريمة المنظمة ذاتياً، مما سيخدم مصلحة جميع الدول والمجتمع الدولي برمته.

ولوضع تقييم مشترك لتنامي اتجاهات الجريمة والفساد، الأمر الذي لا غنى عنه لتحديد السياسات ووضع أنشطة مكافحة فعالة، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة أن تقوم، عملا بمفهوم ”أمم متحدة واحدة“، بتعزيز الاتساق في جمع وتبادل المعلومات وفي التحليل الاستراتيجي للبيانات. وفي هذا السياق، نود أن نشجع على تطوير المزيد من تطبيقات البرامج الحاسوبية الموضوعية، مثل نظام الأمم المتحدة للمراقبة الوطنية للمخدرات، والنظام الإلكتروني للإبلاغ السابق للتصدير، ونظام رصد المعاملات المالية وغيرها من الأدوات المصممة خصيصا للمراقبة الوطنية والدولية ولمكافحة الجريمة المنظمة.

وينضم وفدي إلى الوفود التي أقرت بخطورة هذه المشكلة، ويشير إلى أنه، نظرا لطبيعة المشكلة، من الواضح أن بلدا واحدا يعمل منفردا لا يمكنه أن يعالج هذه المشكلة بنجاح. وفي حين أن بناء أجهزة القضاء والشرطة المناسبة في فرادى البلدان يكتسي أهمية بالغة، فإن التعاون على المستويين دون الإقليمي والإقليمي مهم بالقدر نفسه. إن الاستراتيجيات الإقليمية وإبرام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المصممة للمواصفات الوطنية والإقليمية يمكن أن توفر الإطار القانوني للتعاون ولأنشطة المكافحة الناجحة، ومن شأنها أن تعزز القدرات الوطنية والإقليمية والقدرة العالمية عموما على التصدي الفعال للتهديدات الدولية التي تشكلها الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن بلدي قد اضطلع بإصلاحات تشريعية وقضائية وهيكلية بهدف تعزيز نظامنا لمراقبة المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع بها والجرائم الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تولي البوسنة والهرسك أهمية قصوى للتعاون الثنائي والإقليمي في مكافحة تلك التهديدات للسلم والأمن العالميين، وهي ملتزمة بالكامل بالعمل بتعاون وثيق مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

إننا نؤمن بضرورة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وترويج أفضل الممارسات في التصدي لهذه المسألة. وفي هذا الصدد، تدعم البوسنة والهرسك دعما كاملا الجهود المشتركة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في مواجهة العديد من الأخطار الأمنية التي يسببها الاتجار بالمخدرات في بلدان ومناطق عديدة.

إن الدروس المستفادة في مكان ما كثيرا ما تكون ذات فائدة جمة وعون كبير في مكان آخر. وفي هذا السياق، فإن معرفة وخبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لها قيمة استثنائية وينبغي للدول الأعضاء الاستفادة منهما.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وعلى تزويدنا بورقة مفاهيمية مفيدة للغاية (انظر S/2010/94) لتيسير هذه المناقشة. ونشكر الأمين العام على

آرائه القيمة حول هذا الموضوع. كما أننا نشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا على إحاطته الإعلامية الموجزة. ونشيد بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائه، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، في التصدي للمشاكل العديدة المتصلة بالاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية ذات الصلة.

ويظل الاتجار بالمخدرات وباء وجريمة منظمة عبر الحدود الوطنية ومجزية، وبالتالي يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن العالميين. ولا يوجد بلد واحد في مأمن تام من عواقبه المدمرة. ولا يوجد بالفعل من يستطيع أن يكافح وينتصر في الحرب ضد المخدرات بمعزل عن الآخرين. ففي أفريقيا، يتزايد الاتجار بالمخدرات وزراعتها وتصنيعها وإساءة استعمالها، وهي حتما تشكل عائقا أمام جهود تنمية القارة. وعصابات المخدرات الدولية من مناطق أخرى في العالم تستمر في استغلال قدرات إنفاذ القانون القليلة الموارد في أغلبية البلدان الأفريقية وتحولها إلى نقاط عبور رئيسية للمخدرات والأسلحة المحظورة.

والمنطقة دون الإقليمية الأكثر تعرضا لتلك الأنشطة المشينة هي غرب أفريقيا، التي تتحول بسرعة إلى مستودع رئيسي ونقطة عبور للكوكايين وغيره من المخدرات غير المشروعة. وتشكل أنشطة عصابات المخدرات تلك تهديدا ليس على الهياكل الديمقراطية الوليدة في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أيضا على الحكم الرشيد وسيادة القانون. وهي تشكل بالفعل عقبة أمام جهود المنطقة دون الإقليمية لتعزيز الرفاه الإنساني، والإنتاج الحقيقي للثروة، والعمل المنتج، والتنمية وبناء السلام. وأدى الاتجار بالمخدرات بشكل مباشر إلى زيادة جرائم العنف وانتشار الأسلحة الصغيرة، والاتجار بالبشر، والفساد المنهجي، وغسل الأموال وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويغذي الاتجار بالمخدرات تجارة الأسلحة النارية غير المشروعة، التي بدورها تشكل وقودا لانتعاش النزاعات في منطقتنا شبه الإقليمية.

إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ينبغي ألا تترك لكي يخوضها بلد واحد أو منطقة واحدة. إنها تتطلب التعاون العالمي المنسق والشامل والفعال. وهذا النهج لا يلزم المجلس فحسب، بل المجتمع الدولي أيضاً بأن يأخذ في الاعتبار دائماً المسألة الأوسع لقنوات مراقبة العرض والطلب على المخدرات، حيث أنها مترابطة بدرجات متفاوتة. فإذا ما اعتمدنا نهجا لمراقبة العرض، سييسر ذلك التحقيق والاعتقال والمحاكمة للمتاجرين بالمخدرات. وينبغي التشجيع بقوة على وضع اليد على الأصول في البلدان التي تصدر منها المخدرات. وفي جانب الطلب، ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز التوعية بالمخدرات وتعميق الوعي العام بعواقب استعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في البلدان التي تستهلك فيها المخدرات. وينبغي لتلك التدابير أن تكملها عملية تبادل المعلومات وعمليات الشرطة القائمة على الاستخبارات.

إننا ندعم تعميم مفهوم الوقاية في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وتحليلها، وفي التقييم والتخطيط للبعثات المتكاملة. ولتحقيق ذلك، من المهم بناء قدرات السلطات الإقليمية والوطنية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن المخدرات والإرهاب والحد من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وهناك بالفعل، حاجة إلى نهج متعدد الجوانب على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في السياق الأوسع لاستئصال الفقر والتنمية البشرية. إن العدالة الجنائية واستجابات إنفاذ القانون يجب أن تدعمها برامج تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للجريمة وإلى استئصال الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تلزم نفسها مرة أخرى بهدف مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٥.

إننا لا نُغالي في تأكيد الحاجة إلى التعاون والتنسيق والإجراءات الملتزمة والمتضافرة من جانب المجتمع الدولي. لقد وفرت لنا مناقشة اليوم فرصة أخرى للتفكير في عواقب التهديدات عبر الحدود الوطنية للسلام الإقليمي والدولي. لدينا بالفعل الصكوك والأدوات القانونية اللازمة لجعل الجريمة غير مغرية وغير مربحة. وأكثر ما نحتاج إليه في هذا الوقت هو حشد الإرادة السياسية المطلوبة والموارد لكسب الحرب ضد مرتكبي الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ونؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر في نهاية هذه المناقشة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة مجلس الأمن على أخذ زمام المبادرة في مناقشة اليوم وعلى تركيز اهتمام مجلس الأمن على التهديد الخطير الذي تشكّله الجريمة العابرة للحدود الوطنية على السلم والأمن الدوليين. وأنا ممتن أيضا للسيد كوستا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والمستنيرة التي قدمها هذا الصباح.

أود أن أركز على ثلاث نقاط. أولا، إن التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديد حقيقي وعالمي. وتقع على المملكة المتحدة، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، مسؤولية عن دعم العمل الذي يقلص كلا العرض والطلب على المخدرات التي تلحق الكثير من الأذى بأسرنا ومجتمعاتنا المحلية والمجتمع. لكن حجم التحدي يعني أن نطلب من المجتمع الدولي استجابة منسقة، وأن يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور حيوي في هذا الصدد.

وأود أن أبرز بصورة خاصة العمل الهام الذي يقوم به المكتب في أفغانستان. وتؤكد الدراسة الاستقصائية السنوية الصادرة في العام الماضي نقصا بنسبة ٢٢ في المائة في زراعة الخشخاش في عام ٢٠٠٩. ونحن نتفق مع تحليلات المكتب الأخيرة التي مفادها أن زراعة الخشخاش من المرجح أن تظل مستقرة في عام ٢٠١٠. وهذا يثبت أنه يمكن القيام بعمل فعال على الصعيدين العالمي والإقليمي لمكافحة خطر الاتجار بالمخدرات. لكنه يظهر أيضا أنه لا يوجد مجال للتهاون.

ثانيا، إن الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات جزء واحد من تحد أوسع تشكله الجريمة الدولية. وتعرب المملكة المتحدة عن استيائها من تزايد عدد عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن بهدف الحصول على الأموال أو الحصول على مكسب سياسي، سواء كان ذلك في جنوب آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وفي العام الماضي، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حرمان المختطفين من الانتفاع من تقديم تنازلات جوهرية. ونهيب بجميع الدول أن تعير اهتماما لهذه الدعوة، وألاّ تقوم بدفع فدية، وبذلك تحرم المجرمين والإرهابيين من مورد حيوي للتمويل والنفوذ السياسي. وكما قال العديد من الزملاء هذا الصباح، إن ارتباط الصراع والإرهاب بالمخدرات والجريمة الدولية ارتباط واضح.

ونحن أيضا بحاجة إلى رؤية عمل وطني ودولي أقوى ضد خطر الفساد. وتضطلع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدور حيوي. ونشجع جميع الدول الأطراف على العمل معا لكفالة أن تكون آلية الاستعراض المتفق عليها في الدوحة في العام الماضي فعالة بقدر الإمكان.

ثالثا، يتضح من مناقشاتنا اليوم أن المجرمين والإرهابيين يقوضون الاستقرار والأمن، وكذلك المؤسسات الديمقراطية، في الأجزاء الهشة من العالم. فالبلدان في المناطق حيث سيادة القانون ضعيفة وحيث نظام العدالة الجنائية متخلف معرضة بصورة خاصة لهذه التهديدات عبر الوطنية.

ويؤكد هذا على أهمية تنسيق المشاركة الدولية، غالبا مع تركيز قوي على بناء السلام، بغية بناء القدرة في البلدان والمناطق الأكثر عرضه للتهديد. مرارا وتكرارا، ونحن ننظر إلى حالات الصراع المتكررة، نرى أن ضعف النظم القضائية وانعدام القدرة الفعالة للشرطة يمثلان جزءا كبيرا من المشكلة.

هذه مسائل حساسة بالنسبة لجميع الحكومات. ولا توجد إجابات سهلة، لكن إذا كان المجرمون العابرون للحدود الوطنية يتسمون بالسرعة والابتكارية، يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي مماثلة. ونؤيد بقوة الدعوة الواردة في مشروع البيان الرئاسي اليوم إلى أن الأمين العام ينظر في هذه التهديدات عندما يقوم بتحليل حالات الصراع وتقديم التوصيات إلى مجلس الأمن. وأتطلع إلى المزيد من المناقشة لهذه المسائل في المستقبل في المجلس.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ فرنسا على أخذ زمام المبادرة بتنظيم إحاطة إعلامية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصفتها تهديدا للسلم والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام وللسيد أنطونيو كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

لقد كثّف المجتمع الدولي جهوده لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية قبل ١٠ سنوات. ويتصل الاتجار بالمخدرات اتصالا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. لقد بلغت الجهود الدولية لمكافحة المخدرات، أيضا في غضون السنوات الـ ١٠ الماضية، الذروة باعتماد لجنة المخدرات في العام الماضي إعلاناً سياسياً وخطة عمل جديدين بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

ورغم كل هذه الجهود الدولية المنسقة لمكافحة التهديد الخطير الذي تشكله المخدرات والجريمة، ليس في وسع المرء أن يقول إن الحالة قد تحسنت خلال السنوات الـ ١٠ الماضية. وأود أن أشير إلى ثلاثة عوامل تجعل معالجة التحدي أكثر تعقيدا.

أولا، لقد جعلت أوجه التقدم في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والنظم المالية من السهل الاتجار بالبشر وتهريبهم عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وتحويل عائدات الأنشطة الإجرامية. ومكّنت أوجه التقدم هذه جماعات وشبكات الجريمة المنظمة من أن تصبح أكثر تنوعا وأوثق ارتباطا.

ثانيا، هناك صلة قوية متزايدة بين الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأسلحة والبشر، وغسل الأموال والفساد. وهذه الصلة، كما ذكر من قبل العديد من زملائي، أكثر بروزا في الدول التي نالت منها الصراعات أو التي تكافح خلال حالات ما بعد الصراع الهشة.

ومن الأرباح التي تجنيها من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأحيانا المعادن، وكذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة، تمكنت الجماعات الإجرامية من غير الدول من إفساد مؤسسات الدولة وتجهيز أنفسها بصورة أفضل بقدرة تنفيذية قوية. وهي تستطيع تمويل أعمال الإرهاب بينما يطول أمد الصراعات في الحالات الهشة، الأمر الذي يحول بدوره دون إقامة حكم ديمقراطي وسيادة القانون ويعرقل التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تسيطر جماعات الجريمة المنظمة على طرق الاتجار غير المشروع وتقيم طرقاً يعتمد عليها، بينما يزداد إضعاف الحكم بواسطة مؤسسات الدولة الهشة.

ثالثا، يمكن لأنشطة جماعات الجريمة المنظمة أن تعبر الحدود بسهولة وأن يكون لها آثار سلبية على البلدان المجاورة

أولاً وعلى جميع أنحاء المناطق فيما بعد. فلا مفر من استكمال الجهود الوطنية بالتعاون الإقليمي والدولي.

وفي ضوء جميع هذه التحديات، أكون ممتنا إذا ما تمكّن السيد كوستا من تقديم المزيد من الأفكار بشأن سؤالين. السؤال الأول، يتعلق بدور مجلس الأمن، وإذا كان من المفيد أن نقدم هذه الإحاطات الإعلامية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لزيادة الوعي بأسباب وعواقب هذا التهديد وحشد الإرادة السياسية، وهو الدور الرئيسي لمجلس الأمن، ولكن هل لدى السيد كوستا اقتراحات إضافية بشأن كيفية تمكّن مجلس الأمن أن يبرز بصورة أفضل تحليلاته وتقييمه في عمله؟

ويتعلق السؤال الثاني بالمعلومات – أو تبادل المعلومات الاستخبارية. وينبغي لنا تشجيع إنشاء شبكات إقليمية في مناطق المشاكل بغية تبادل المعلومات. لكن ما هي الإجراءات الإضافية الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز تبادل المعلومات بصورة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب والقيام بعمليات مشتركة فيما بين الجهات الفاعلة المختلفة؟

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على مدى أهمية مكافحة هذا التهديد عبر الوطني، ليس لمنع نشوب الصراعات ولصالح بناء السلام فحسب، بل أيضا لتعزيز الأمن الإنساني وأمن الفرد. وتدعم اليابان دعما كاملا العمل القيّم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في حشد الجهود الدولية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة، اسمحوا لي بأن أشكر فرنسا على قيادتها في استرعاء الانتباه إلى هذه المسائل الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التزامه وحضوره هنا اليوم، وكذلك المدير التنفيذي كوستا على إحاطته الإعلامية الصريحة والمستفيضة على النحو المعتاد وعلى عمله المستمر مع هذا المجلس.

قبل زمن غير بعيد، لم يكن ليتسنى إدراج الموضوع الذي نناقشه اليوم في جدول أعمال مجلس الأمن، غير أن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وما يتبع ذلك من آثار فظيعة في أعقاب هذه الجريمة الواسعة النطاق والفساد تشكل بالتحديد نوع التهديد للأمن والاستقرار العالميين الذي يجب على هذا المجلس التصدي له في عالم اليوم المترابط. إننا نواجه طائفة غير عادية من التحديات العالمية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، التي لم تعد تقف عند الحدود الوطنية أكثر من وقوف الرياح العاتية من بيت إلى بيت.

ويشكل الاتجار بالمخدرات، بحكم طبيعته، على غرار الإرهاب، والأمراض الوبائية وتغير المناخ، أحد التهديدات الأمنية عبر الوطنية، التي لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده. والعمل الذي نقوم به معا في مجلس الأمن لدعم الدول الضعيفة وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات شعوبها أساسي لمكافحة تهديدات القرن الحادي والعشرين هذه.

وكثيرا ما تكافح الدول المنكوبة بالفقر والممزقة بالصراعات من أجل بسط سيطرتها على أراضيها، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وتوسيع نطاق سيادة القانون. وذلك هو ما يتركها أكثر عرضة للاستغلال من جانب الشبكات الإرهابية والإجرامية، مما يقوي شوكة هؤلاء المخربين العابرين للحدود، ومن ثم، يقوض أمننا العالمي جميعا. والعلاقة القائمة هنا لا مفر منها. فحيثما تتعثر التنمية، يتقوض الأمن.

وتتضح هذه الدينامية على نحو خاص عندما يتعلق الأمر بآفة المخدرات غير القانونية. والخطر المتمثل في الجريمة المنظمة الدولية وتجار المخدرات يزداد حدة جراء الصراع،

والفوضى، والفقر وانعدام الاستقرار، وجميع هذه الآفات يؤدي إلى تفاقمها ذلك الخطر بدوره. وكما أشار المدير التنفيذي كوستا إلى ذلك على نحو مستصوب، فإننا نواجه حلقة مفرغة في العديد من الدول. وقد قال ”إن الضعف يجتذب الجريمة، والجريمة، من جانبها، تؤدي إلى تفاقم الضعف“. وفي الكثير من الأحيان، فإن الدول التي تفتقر إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها تعوزها أيضا القوة للتصدي لانتهازيي الجريمة العالمية.

وتتسبب المخدرات والاتجار بالمخدرات في أكثر من مجرد تهديد الاستقرار السياسي؛ إذ تقوض أيضا سيادة القانون، وتحمِّل السجون فوق طاقتها، وتثقل نظم الصحة العامة، وتتسبب في فقدان الأرواح وتدمير المجتمعات المحلية. كما تعطل وتعيق الجهود الإنمائية التي يمكن أن تديم الرفاه والسلام والأمن. وتمهد السبيل للعودة القهقرى إلى الفقر والفوضى والصراع، وبإضفائها للبؤس واليأس على الحياة اليومية لمواطني الدول الأخرى، فإنها تهدد أمن جميع الدول.

والتكاليف الاقتصادية المباشرة مرتفعة بما فيه الكفاية. فقد قدر المراقبون الدوليون، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن الجريمة المنظمة الدولية والفساد قد يستنزفان ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. غير أن التكاليف الأمنية اليوم لهذا الشكل الخطير من الجريمة المنظمة قد تكون أسوأ من ذلك بكثير، لأن تجار المخدرات، علاوة على ما تتسبب فيه جماعاتهم من تآكل وفساد في عدد كبير للغاية من الدول، لديهم علاقات موثَّقة جيدا مع الجماعات الإرهابية والمتمردة التي تعرض الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية لمزيد من الأخطار. فالعصابات الإجرامية الآن تساعد الجماعات الإرهابية على التسلل عبر الحدود، وتهريب الأسلحة وتزوير الوثائق. وفي غضون ذلك، كثيرا ما تنحو إلى النشاط الإجرامي المنظم لتوسيع نطاق تأثيرها. وفي كثير من الأحيان، تستخدم الآن الابتزاز، والاتجار بالمخدرات، بل وتزوير بطاقات الائتمان وعمليات النصب المتعلقة بالتأمين بغية تمويل أنشطتها.

إن تزايد الترابط بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يجعل من الصعب بشكل متزايد وقف تدفق تمويل الإرهاب. وبما أن الجماعات الإرهابية تقلد على نحو متزايد أساليب الجريمة المنظمة، فاستجابتنا الدولية يجب أن تشمل الأدوات المستخدمة في العمليات التقليدية لإنفاذ القانون. وبالتالي، تعمل الولايات المتحدة مع شركائنا الدوليين لتحديد هذه الروابط الإرهابية الإجرامية ومحاولة تفكيكها حيثما وجدت، والأفضل من ذلك أننا نعمل على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون حتى تتمكن من إحباط هذه العلاقات في مهدها.

ويحيلنا هذا الأمر إلى نموذج عالمي جديد للتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون، نموذج أوجدته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهذه الاتفاقات، إلى جانب اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات غير القانونية، الإطار المشترك المتعدد الأطراف لحماية دولنا على نحو أفضل من التهديدات المترابطة للجريمة والمخدرات والفساد.

ولن يكون من السهل بتاتا مواجهة هذه التحديات. فعلى مدى السنوات التي انقضت منذ اعتماد الاتفاقيات، قامت الشبكات الإجرامية باستغلال الإنترنت، والمعاملات المالية الإلكترونية، وازدياد التجارة والتكنولوجيات الأخرى المرتبطة بالعولمة بغية توسيع نطاق سيطرتها وإخفاء مساراتها. ومن الصعب للغاية تتبع هذا النشاط الإجرامي ومنعه في المناطق التي لا تزال تكافح الفقر المدقع وتتعافى من الصراع. وبالتالي، يجب علينا أن نعمل معا لنستخدم على وجه أفضل

الأدوات التي توفرها لنا الاتفاقيات، ونسعى إلى التصدي للداء المزعزع للاستقرار المتمثل في الجريمة عبر الوطنية.

وبعد أن ناقشت الطابع العام للتحديات، أود أن أقول بضع كلمات عن الدور الذي تعمل الولايات المتحدة على الاضطلاع به لمواجهتها، على نحو ما تؤكده جهودنا لمساعدة الحكومات على تولي المسؤولية باعتبارها شريكة متساوية في هذا التحدي المشترك.

من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، وفرت الولايات المتحدة نحو ٣٥ مليون دولار لدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. ونلتزم بمواصلة ذلك الدعم، مُقرِّين بأن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى تشكل هاما لمضاعفة القوة. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠، خصصت وزارة الخارجية نحو بليوني دولار للبرامج ذات الأولوية القصوى لدعم ثلاثة أهداف مترابطة: أولا، إضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون من خلال تطوير أنظمة العدالة الجنائية للبلدان الشريكة بغية تعزيز إنفاذ القانون، وزيادة فعالية القضاء، وتعزيز التعاون في مجال الشؤون القانونية، والنهوض باحترام حقوق الإنسان؛ ثانيا، وقف إنتاج المخدرات غير القانونية والاتجار بها في الخارج من خلال جهود موجَّهة لمكافحة المخدرات، والمساعدة على بناء المؤسسات، وتعزيز التنسيق مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى؛ وثالثا، التقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي تلحقه الجريمة عبر الوطنية والشبكات الإجرامية بالولايات المتحدة وغيرها من خلال تعزيز التعاون الدولي والمساعدة الأجنبية.

كما أود أن أقول كلمة بشأن المشكلة المروعة ذات الصلة المتمثلة في الاتجار بالبشر. فكما نعلم جميعا، يتمثل أحد العناصر الرئيسية لاتفاقية باليرمو في بروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. والاتجار بالأشخاص يضرب في الصميم إنسانيتنا المشتركة ويمزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم. وخلال هذه الأوقات المتسمة بالاضطراب الاقتصادي، يمكن للأشخاص الذين يئسوا من إيجاد فرصة عمل أن يتأثروا على نحو خاص بمنظمات الاتجار بالمخدرات والعصابات الإجرامية، لا سيما في الدولة الفقيرة والضعيفة أو الخارجة من الصراع.

ولا يكفي مجرد سن قانون لمكافحة الاتجار أو الإعلان عن خطة عمل وطنية، بل يجب علينا العمل على الصعيد العالمي وبصورة حازمة لتنفيذ قوانين مكافحة الاتجار وضمان أن تساعد هذه الأنظمة الأساسية الضحايا حتى بينما نحاكم من يتربصون بهم. وببساطة، يتعلق الأمر بشكل حديث من أشكال الرق. فالمعاناة شديدة وينبغي ألا يحكم على الضحايا بالانتظار.

وفي الختام، أود أن أعود إلى حقائق عصرنا المترابط والعلاقة بين التنمية والأمن العالمي. فالاتجار بالمخدرات وغيره من التهديدات عبر الوطنية يقوض على نحو خطير الدول الخارجة من الصراع، التي قد تكون التنظيمات الإرهابية دمرت قطاعات العدالة الجنائية لديها أو سيطرت عليها. وعندما تعاني الدول، تعاني أيضا جيرانها. وكثيرا ما تشكل المناطق التي دمرها الصراع والفقر وانعدام الاستقرار تربة خصبة لتجار المخدرات والإرهابيين والأطراف الفاعلة الشريرة الأخرى، التي، من جانبها، تقوض أنشطة التعمير وتهدد أمن الدول في المنطقة وجميع أرجاء العالم.

ولسوء الطالع، سنضطر لمواجهة التهديد المتمثل في الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي لسنوات طويلة قادمة. وبالنظر إلى التهديد الذي تشكله جماعات تجار المخدرات والمجرمون المنظمون، في كثير من الأحيان، على جهود التنمية

والتعمير، ينبغي لهذا المجلس أن ينظر في الطريقة المثلى لتطوير قدرات جهاز القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون عندما يقوم بإنشاء أو استعراض ولايات عمليات حفظ السلام في المناطق التي يهدد فيها هؤلاء المجرمون السلام والاستقرار الدوليين.

وفي القرن الحادي والعشرين، يمكن لتهديد التنمية في أي مكان أن يصبح بسرعة تهديدا للأمن في أي مكان. ولذلك السبب، يسرنا أن نؤيد البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب عن الشكر للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونتشاطر شواغله إزاء أثر الاتجار بالمخدرات في مختلف مناطق العالم. يؤدي الاتجار بالمخدرات الجريمة المنظمة المرتبطة به إلى إضعاف المؤسسات المحلية وقد يسهم في حدوث عدم الاستقرار السياسي، على النحو الذي أشار إليه الكثيرون في هذه القاعة اليوم. وهذا أمر خطير للغاية في حالات الصراع المسلح أو في حالة البلدان الخارجة من الصراع. وفي بعض الحالات، ثمة أدلة أيضا على استخدام عوائد الاتجار بالمخدرات في تمويل الإرهاب. وعليه، فإن مجلس الأمن قد يجد نفسه في مواجهة تهديدات كبيرة للسلم والأمن الدوليين سببها الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وعند مواجهة هذه التحديات، ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا للعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة مع أخذ خصوصيات كل حالة في الاعتبار على النحو الواجب.

وينبغي أن يكون تفادي هذا الخطر الكبير هدفا مشتركا نسعى إلى تحقيقه من خلال التعاون النشط للدول الأعضاء في الكيانات الدولية المتخصصة والمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. والاتجار بالمخدرات هو، حقا، مسألة تتطلب بحكم طبيعتها إجراءات متضافرة ومتعددة الأبعاد على جميع المستويات. وغني عن البيان أن الجهود في هذا المجال ينبغي أن تُبنى على مبدأ المسؤولية المشتركة والعامة وأن تركز على الظاهرة بجميع جوانبها.

ومن بين المجالات العديدة المهمة لهذا التعاون، يكتسي بناء القدرات في إنفاذ القانون أهمية خاصة، ولا سيما في القطاعين القضائي والأمني. ولا غنى عن وجود هيئات قوية تابعة للدولة وأفراد مدربين جيدا في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وهذا مجال يتيح آفاقا واعدة للتعاون بين بلدان الجنوب. والبرازيل، على سبيل المثال، تعمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غرب أفريقيا، وبخاصة في غينيا – بيساو، حيث نستثمر في تدريب عناصر إنفاذ القانون ونقيم الهياكل الأساسية ذات الصلة. وبلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة في غرب أفريقيا بوجه عام. ونشيد بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعل ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لخطتها التنفيذية لمكافحة المخدرات على الصعيد الإقليمي.

كما نرحب بمبادرة ساحل غرب أفريقيا ونقدم الدعم لإنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مما يسمح بزيادة تبادل المعلومات والاستخبارات في المنطقة. وبصفتي رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، فإنني أقدر التعاون مع من يدعمون المبادرة.

غير أن التدابير القمعية وحدها ليست كافية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بطريقة فعالة ومستدامة. ولا بد من التصدي للعوامل الاجتماعية – الاقتصادية الكامنة والمتواترة للمشكلة، والتي تزدهر في سياق اليأس الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. ولذلك، فإن أي خطة ناجحة لمكافحة

المخدرات يجب أن تشتمل على إجراءات تهدف إلى تهيئة سبل عيش بديلة، وبخاصة للشباب، للحيلولة دون اجتذاب السكان إلى العمل في مجال المخدرات.

ولن يكتب لنا النجاح في مسعانا المشترك لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلا من خلال مشاركة واسعة تأخذ جميع أبعاد المشكلة في الاعتبار. وتتيح لنا منظومة الأمم المتحدة وسائل مؤسسية يمكننا من خلالها التعاون بصورة نشطة وفعالة. وإذا قمنا بذلك، فإننا سنتمكن من تفادي خطر تهديد هذه المشاكل للسلم والأمن الدوليين.

والبرازيل تؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم وتشكر وفد فرنسا على العمل المنجز بصورة جيدة.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بشكركم على اتخاذ هذه المبادرة لتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية باعتبارهما تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والنمسا تولي أهمية كبيرة للجهود المستمرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ونقدر بشدة أيضا جهود وفد فرنسا ونؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام لاهتمامه الشخصي بهذه المسألة والتزامه بها. واسمحوا لي كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام أنطونيو ماريا كوستا على مدخلاته القيمة وعلى قيادته الملتزمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واسمحوا لي أن أقول إن بلدي يتشرف باستضافة ذلك المكتب المهم في فيينا. ويتيح ذلك فرصة لنا لمراقبة عمله وقيادة وكيل الأمين العام الممتازة له على أساس يومي. ونقدر أيضا مبادرة المكتب وفرنسا لتقديم تقرير عن الجريمة وعدم الاستقرار، في فيينا، قبل عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم.

في جلسات مختلفة عقدها المجلس مؤخرا، شددت الوفود، بما فيها وفدي، على الحاجة إلى إيجاد فهم أفضل للأسباب الجذرية والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم الوضع في حالات الصراع المسلح وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ونشكر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إسهامه في تحسين فهمنا لأوجه الترابط بين البيانات بشأن طرق الاتجار غير المشروع والصراعات ونصيب الفرد من الدخل وغيرها من المسائل الهامة في هذا السياق. وتظهر كل هذه البيانات بصورة مقنعة الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والصراع، وكما قال آخرون بالفعل، والتخلف.

لقد عادت عولمة النشاط الإجرامي العابر للحدود الوطنية والقطاع المالي بالفائدة أيضا على الأعمال غير المشروعة والجماعات الإجرامية، حيث سمحت لها بتنظيم نفسها والعمل على نطاق يتجاوز الحدود الوطنية. وبعبارات أكثر صراحة، فإن عولمة الجريمة المنظمة تمضي قدما، حتى الآن، بسرعة أكبر كثيرا من عولمة إنفاذ القانون. ونتيجة لذلك، تتحول الجريمة من تهديد على المستويين الشخصي والوطني إلى خطر استراتيجي يمكن أن يؤثر على السلم والأمن الدوليين.

واتخاذ إجراءات متضافرة هو السبيل الوحيد الذي يمكّن المجتمع الدولي من الانتصار في معركته ضد الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وغسل الأموال. ويجب علينا مساعدة الدول في تطوير قدراتها على إعادة بناء مؤسساتها وتعزيزها وعلى إقامة العدل وكفالة سيادة القانون وتوفير الأمن. وهنا أيضا، يمكن للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة

أن يقدم إسهاما مهما. وينبغي للمجلس ذاته أن يأخذ هذه المسألة في اعتباره على النحو الواجب عند تصميم استراتيجيات مستدامة لمناطق الصراع.

وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو تحقيق الانضمام العالمي والتنفيذ الدقيق للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقيات الأمم المتحدة للسيطرة على المخدرات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب. وفي عملية التنفيذ، يتعين احترام حقوق الإنسان الدولية ومعايير الإجراءات القانونية الواجبة بصورة كاملة. وفضلا عن ذلك، يجب علينا أن نحسن الصكوك الموجودة باستمرار بهدف مواكبة الطابع المتغير للجريمة العابرة للحدود الوطنية. وبعد الاتفاق على آلية لرصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز الآن على إيجاد آلية استعراض قوية وفعالة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

لقد أقر المجلس مرارا بالصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بشتى مظاهرها وشدد على الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود على المستويات الإقليمية والعالمية والوطنية. وهنا مرة أخرى، يمكن للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وفرع منع الإرهاب التابع له القيام بدور هام في تقديم المساعدة. ويضطلع فرع منع الإرهاب أيضا بدور هام جدا في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

تؤكد الدراسات الأخيرة العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، وتشير إلى أن الفساد ييسر جميع أشكال الجريمة المنظمة، والتي تؤدي بدورها إلى تجدد الفساد. وشدد المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في إعلان فيينا على الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد. وستكون هناك حاجة إلى زيادة التعاون بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك وضع سياسات وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد وكذلك إيجاد أطر وقائية لمكافحة الفساد.

وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى قرب إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في لكسمبرغ، النمسا، بالقرب من فيينا. وتهدف هذه الأكاديمية، المبنية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى تعزيز تدابير مكافحة الفساد من خلال البحث الأكاديمي والتدريب الأكاديمي المهني. وسيكون من بين الجمهور الرئيسي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ضباط إنفاذ القانون وأعضاء السلطة القضائية وممثلو القطاع الخاص وممثلون للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. إن إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ستكون خطوة هامة أخرى في مجال مكافحة الفساد في العالم.

وكما ورد في مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم، نحن نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى إدراج معلومات بشأن التهديدات عبر الوطنية في تقاريره إلى المجلس عند إجراء تحليل للصراعات أو التخطيط لبعثات أو تقييمها وتقديم توصيات للعمل في المستقبل. كما سيسهم تقديم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مزيدا من الإحاطات الإعلامية المنتظمة في زيادة فهمنا وسيساعد المجلس على دمج هذه المسائل في عمله بطريقة أكثر اتساقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. إن موضوعات

المخدرات والجريمة والفساد ليست في صميم ولاية مجلس الأمن؛ وتعالج الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تلك المواضيع بطريقة شاملة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الجمعية العامة تنظيم اجتماع خاص رفيع المستوى مكرس للجريمة المنظمة عبر الوطنية في الربع المقبل، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باليرمو.

ومع ذلك، فإن التطور الواسع النطاق لهذه المشاكل المتشعبة، وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، سيكون له تأثير متزايد على أمن الدول وأكثر من ذلك على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. وقد لاحظ المجلس هذه الظاهرة حيث إنها تتصل بعدة بنود مدرجة في جدول أعماله، سواء أكان ذلك في غرب أفريقيا أم هايتي أم أفغانستان. وعندما تهدد عواقب أنشطة هذه الشبكات الإجرامية السلام والاستقرار الدوليين يتحمل مجلس الأمن مسؤولية معالجتها. ويمكن لهذه التهديدات أن تضعف الدول وتزعزع استقرارها وتبطئ نموها الاقتصادي وتلحق الضرر بالحكم الرشيد. وهي تنافس النظم الاقتصادية الشرعية وتشجع الفساد. وتعرقل جهود إعادة الإعمار التي تبذلها المؤسسات العامة والمنظمات الإنمائية بقيادة السلطات الوطنية والمجتمع الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة.

إن الشبكات الإجرامية لا تستفيد من الدول الضعيفة أو الفاشلة فحسب، بل تساعد أنشطتها أيضا على زيادة حدة التوترات السياسية، في جملة أمور، عن طريق تمويل الجماعات المسلحة من غير الدول وحركات التمرد. علاوة على ذلك، يبدو أن الصلات بين مختلف شبكات تهريب المخدرات والإرهاب الدولي تزداد قوة. ونظرا للطابع عبر الوطني لهذه التهديدات، يمكنها أن تزعزع استقرار مناطق بأسرها، ويتطلب التصدي لها تعاونا دوليا وإقليميا وثيقا بغية تعزيز قدرة الدول الضعيفة، على وجه الخصوص، من خلال المساعدة التقنية.

وإدراكا من المجتمع الدولي للنفوذ المتزايد للجريمة المنظمة، اعتمد في عام ٢٠٠٠ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الشبكات الإجرامية تعلمت منذ ذلك الحين التكيف والاستفادة من التغيرات التي حدثت في مجتمعاتنا، سواء كان ذلك في تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو انفتاح الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، ندعو أكثر من أي وقت مضى إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الإضافية، ونأمل في أن يكون المؤتمر القادم للأطراف موجها نحو زيادة فعالية تنفيذ نصوصها.

نرحب بالدور الهام الذي يقوم به المكتب، فضلا عن نوعية المساعدة التي يقدمها إلى الدول ومشاريعها في جميع أنحاء العالم. كما نشجع الأمانة العامة ومختلف مكوناتها على تكثيف أنشطتها في مجال التهديدات المتشعبة، وخاصة جهود التواصل مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وبطبيعة الحال عن طريق التعاون الوثيق مع المكتب.

وفي مجلس الأمن، نؤيد إيلاء مزيد من الأهمية لهذه التهديدات المتشعبة عندما ننظر في تحليل الصراعات واستراتيجيات الوقاية والبعثات المتكاملة وبعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبرى لجميع العناصر التي في وسع الأمانة العامة إدراجها في مختلف تقاريرها إلى المجلس.

وختاما، نرحب بالمبادرات الإقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك خطة عمل برايا الإقليمية التي اعتمدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ دول غرب أفريقيا، وخطة العمل التي اعتمدتها في سان دومينغو في آذار/مارس ٢٠٠٩ منطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠٠٣، أتاح ميثاق باريس، الذي جاء بمبادرة أطلقتها أولا

فرنسا ومن ثم روسيا، والذي جُدد في موسكو، المجال لتنفيذ التعاون العملي في إطار مكافحة تهريب الهيروين من أفغانستان، وزيادة الوعي الحقيقي بالمشكلة التي يثيرها تسريب السلائف الكيميائية. وأنا أؤيد الاقتراحات التي قدمها الاتحاد الروسي في ذلك الصدد.

لقد أعطتنا الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير التنفيذي للمكتب صورة شاملة عن التهديدات التي نواجهها. اتخذت شبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بُعدا عالميا وهي تهدد السلام والأمن الدوليين من خلال أنشطتها. ونأمل في أن يبقي المجلس قيد نظره هذه المسألة التي لها آثار مباشرة على عملنا، وأن يقدم لنا المدير التنفيذي للمكتب إحاطات إعلامية منتظمة لكي نتمكن من إبقاء المجلس على علم تام بتطور هذه التهديدات المتشعبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد كوستا للرد على التعليقات التي أُبديت.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الدعوة، وشكر الأعضاء على كلماتهم الطيبة وتقديم الدعم لعمل مكتبي.

لقد استمعت لثلاثة أسئلة طرحها ممثل اليابان، وأود أن أضيف تعليقين إضافيين بشأن مسائل عامة أخرى أُثيرت أثناء المناقشة.

السؤال الأول الذي طرحه ممثل اليابان تناول كيفية تمكن المجلس من دمج التحليل والتقييم اللذين يقوم بهما مكتبنا في عمله ومهامه والدور الذي يؤديه. هناك على الأقل ثلاث طرق يمكن للمجلس أن يساعد فيها. أولا، كما قلت في بياني، إن قيام مجلس الأمن بتعزيز تحقيق الأمن في جميع أنحاء العالم هو ما يلزم للحد من مناطق الصراع وعدم الاستقرار. وفي الواقع، تؤدي زعزعة الأمن إلى عدم الاستقرار، ونتيجة لذلك، فإن عمل المجلس ذاته عموما هو أول وأهم ترياق.

وثانيا، فيما يتعلق بعملنا، وكيف يمكن أن يستفيد منه المجلس، أعتقد أن المجلس قد قطع بالفعل شوطا طويلا. وبدأ ذلك في عام ٢٠٠٤ عندما شرعنا في إخطار مجلس الأمن والدول الأعضاء بالتهديد الذي تتعرض له أفريقيا بسبب المهربين عبر المحيط الأطلسي. وأخذ المجلس في أوج نشاطه في هذا المجال عددا من التدابير، وقد استمع بالتأكيد إلى تقاريرنا التي قدمناها كتابة وشخصيا هنا في هذه القاعة. إن التقارير الدورية التي نقدمها سهَّلت بالفعل التوصل إلى فهم أفضل لدور إنفاذ القانون في بناء السلام وفي أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام التي يأذن بها دائما المجلس وفي البعثات المتكاملة وفي استخدام الإنذارات المبكرة مثل الإنذارات التي سبق وأن قدمناها بشأن غرب أفريقيا وشرقها.

أما الدور الثالث والأهم أو الذي يكتسي نفس القدر من الأهمية فهو الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس من خلال عمل فرادى الدول الأعضاء. ومن الواضح أن بعضا من دول العالم الكبرى اقتصاديا وعسكريا يجلس حول هذه الطاولة. إن الإسهام الهام الآخر هو العمل الذي يقومون به على الصعيد الثنائي في مختلف المجالات التي أشرت إليها والإجراءات التي يتخذونها بتوفير الموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل العمل الذي يقوم به بالنيابة عن الدول الأعضاء والمجلس في هذا المجال.

كان السؤال الثاني – في الواقع سؤال ذو شقين – الذي طرحه ممثل اليابان عما قصدته بـ ”تبادل المعلومات“. أولا وقبل كل شيء، كانت عبارتي دعوة عامة للدول الأعضاء إلى العمل معا، وبالطبع استنادا إلى طبيعة هذه المؤسسة وعملنا في الأمم المتحدة. ومع أن الجهود الإقليمية جارية، أعتقد أننا بحاجة إلى تغيير في الموقف.

كلا، إنني لا أطلب من الدول الأعضاء أن ”أحبوا جيرانكم“، بل أطالبها بالتأكيد بأن ”تثق بجيرانها“، أو أن تثق بجيرانها على الأقل، إلى الحد الذي يجعلها راغبة في تبادل المعلومات الاستخباراتية وقادرة على ذلك.

لقد رأينا – ورأيتُ ذلك بنفسي الأسبوع الماضي – عمليات المصادرة الهامة في غرب أفريقيا، سواء في بلد فقير مثل سيراليون، أو بلد آخر أفضل حالاً نوعاً ما كالسنغال. وكانت هذه المصادرات الهامة نتيجة للتبادل الاستخباراتي عبر المحيط الأطلسي، كأن ترد معلومات من كولومبيا وإخبارية من فنزويلا. وعلينا أن نبني على هذا. وربما لا يبدو واقعياً افتراض أن يكون بلدا غرب أفريقيا المشار إليهما قد تمكنا من مصادرة أطنان من الكوكايين، إلا أنهما كانا قادرين على ذلك، لأن الإخباريات وردت إليهما من بلد مجاور، أو على الأقل من جارة عبر البحر. وعليه، فأنا أعتقد أن هذا عنصر حاسم الأهمية ولا يزال مفقوداً.

لقد ظل مكتبنا يعمل بهمة كبيرة. وقد ذكر ممثل البرازيل ما كنا نقوم به في غرب أفريقيا، عبر مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وتمت الإشارة إلى مركز المعلومات والتنسيق الإقليمي لدول وسط آسيا، وينبغي أن أشير إلى مركز الخليج للاستخبارات الجنائية أيضا.

واليوم، أشار الأمين العام إلى دورة هامة نعقدها عصر هذا اليوم، لتعزيز عمليتيْ سانتو دومينغو وآلية ماناغوا. فهما تعكسان، إلى حد ما، وفي سياق إقليمي مختلف، ميثاق باريس، الذي أشرتم إليه، سيدي.

كل هذا مفيد جدا، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد. في الجلسة المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6233)، كنت قد أشرتُ إلى أهمية إنشاء شبكة لمحطات المراقبة على طول الساحل والصحراء. فهناك نجد بلدانا ذات موارد محدودة للغاية – أشير إلى مالي التي زرتها يوم الخميس – والنيجر. وهي بلدان كبيرة جداً: لدى مالي حدود بطول ٧ ٥٠٠ كيلومتر مشتركة مع خمسة بلدان مجاورة مختلفة. وهي غير مسيطر عليها عملياً. وفي مالي، تحطمت طائرة من طراز بيونغ ٧٢٧ وكانت تحمل ١٠ أطنان من الكوكايين. وكل هذا يوضح أنه ما لم نساعد هذه البلدان بواسطة تكنولوجيات جديدة مختلفة، وليس ربما عن طريق المراقبة المادية للحدود، إنما عن طريق المراقبة الافتراضية بواسطة السواتل ومحطات الرادار، وغيرها من الوسائل الأخرى، أخشى أن تكون هناك مفاجآت غير سارة.

واستكمالا للنقطة الثانية، بشأن التبادل الاستخباراتي، أُعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا، الذي قال فيه إن عولمة إنفاذ القانون لم تستطع مواكبة عولمة الجريمة. وهذه هي النقطة التي كنت أحاول توضيحها، أي أن العولمة ربما لم تضعف السيادة، إنما أحالتها إلى قوى السوق: إلى التجار والقطاعات المالية، عبر تكنولوجيات المعلومات وما إلى ذلك. ولكن هناك بالطبع قوى شريرة في السوق: هي تلك التي كنا نتكلم عنها. وهي أيضاً استفادت من العولمة. وعليه، فنحن بحاجة إلى استعادة سيطرة السيادة، عن طريق العمل معاً، وربما بتشاطر السيادة – وهذه هي النقطة التي أثارها ممثل غابون.

النقطة الأخيرة، وقد أثارها ممثل اليابان، بشأن التعاون على مستوى المنظومة داخل الأمم المتحدة. وتتوفر الأطُر القانونية لذلك. وقد سعدتُ للغاية بإشارة ممثل الولايات المتحدة إلى المجموعة الكاملة للاتفاقيات والصكوك التي نستفيد بها في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الوطنية العابرة للحدود الوطنية، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فحسب، بل كذلك الاتفاقيات الثلاث لمكافحة

المخدرات والبروتوكولات المختلفة. وعلينا أن ننظر إلى كل هذا بطريقة منهجية.

عندما أنشئ مكتبنا في عام ١٩٩٧، كنا قد ورثنا ثلاثة برامج: المخدرات، والجريمة، وأخيراً الإرهاب. وكانت هذه برامج منفصلة، ولها لجان مختلفة وخبراء مختلفون، ولم يكن أحد من العاملين فيها يتكلم مع الآخر. واستغرق الأمر عدداً من السنوات، سبع أو ثمان سنوات، حتى تحققت نظرة اندماجية لكل هذا، في عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦. وبالفعل، تتفاعل المخدرات مع الجريمة، كما قيل هنا، والجريمة مع الإرهاب، وهكذا. والآن، نحن نخطو خطوة إلى الأمام، بفضل أعضاء مجلس الأمن، ومجلس الأمن نفسه. وقد نصحت منظومة الأمم المتحدة ككل، من قبل مجلس الأمن، بدمج هذه المجالات الثلاثة، التي تم التصدي لها بالفعل في مجموعة متكاملة من الصكوك والسياسات المدمجة، في مجمل عمل الأمم المتحدة.

وقد استجابت المنظومة بالإيجاب قبل بضع سنوات، حين دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، إلى إدماج عملنا في المنظومة. ولكن هذا الترتيب لم يكن مجديا إلا بقدر معين. فالمسائل التي كنا نتكلم عنها اليوم – المخدرات والجريمة والإرهاب – تتسم بطابع الشر إلى حد كبير، مسمىً ومنطقاً على السواء، وأن بعض زملائنا الذين يتصدون للأهداف النبيلة للغاية، التعليم والصحة والعمالة وغيرها، يقاومون بطريقة ما، الارتباط بهذه المسائل الشريرة.

ولكن أحسن المجلس بإدارته لعمله على نحو مختلف: ليست المخدرات وحدها، إنما الصحة، ليست الجريمة وحدها، بل الأمن، ليس الإرهاب وحده، بل الاستقرار. وأعتقد أنه بمثل هذا النوع من المنطق الذي أظهره المجلس، ربما يصبح ممكناً أن يقترح الأمين العام إدماج عملنا في منظومة الأمم المتحدة برمتها، مثلما فعل في عام ٢٠٠٨، قبل عام ونصف العام، عندما عزز جهداً لإدماج حقوق الإنسان في المنطق العالمي للأمم المتحدة.

وهذا تطور هام بالنسبة لنا، لأن مؤسسات الأمم المتحدة، التي تعمل من أجل التنمية، سواء كانت مؤسسات بريتون وودز، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تساعد بعملها في الحد من تهديد الجريمة. ذكر الأعضاء الفقر والتخلف باعتبارهما مساعدين، على نحو ما، على نشأة الإرهاب. وفي وسع الهيئات العاملة في الأمن – إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ولجنة بناء السلام، وغيرها، المساعدة بالتأكيد. وكذلك في وسع الهيئات العاملة في البيئة – وقد أشرت إلى الجريمة البيئية، والقطع غير المشروع للأشجار وغير ذلك – مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تكون مؤسسة هامة وذات صلة بعملنا. والأمن الحضري عنصر آخر. فكل الذي تكلمنا عنه يعد تهديداً، لا سيما للأفراد والمجتمع بأسره، وخاصةً في المدن الكبيرة. ويعتبر موئل الأمم المتحدة طرفاً فاعلاً هاماً، وكذلك من يعملون في التعليم والصحة وغيرهما.

أود أن أتطرق سريعا إلى نقطتين، لمجرد الإشارة إلى اعتبارات هامة محددة. فقد أكد ممثلو اليابان والصين والمكسيك أهمية المسؤولية المشتركة. وهذه كلمات حقيقية، وليست مجرد شعارات. بالأمس نظر عضو في المجلس إلى الخرائط المتضمنة في تقريرنا ثم قال: ”كل الأسهم في كل هذه الخرائط تشير إلى الشمال. فما المشكلة؟“ حسناً، فالمشكلة في الشمال هي أنه يوجد فيه الطلب. ويسعدني أن ممثل المملكة المتحدة، دعا صراحةً أيضاً لا إلى خفض العرض والاتجار بالمخدرات فحسب، بل إلى خفض الطلب أيضاً.

فيما يتعلق بمسألة ثالوث التنمية والأمن والعدالة، وقد أدرجتها باعتبارها أحجار الزاوية الثلاثة للعمل الذي

يمكننا القيام به معاً، فهي حاسمة الأهمية دون شك، لأن غياب التنمية، وتحديداً الفقر – أو انعدام الأمن في حالات ما بعد النزاع – هو الذي يخلق السياق المساعد كثيراً للجريمة المنظمة، من حيث ترسيخ نفسها. وليس هذا بسبب ضعف المؤسسات القضائية فحسب، بل بسبب وجود الجنود المشاة، وما أكثرهم. سافر إلى غرب أفريقيا: نصف السكان يقل عمرهم عن ٣٠ عاماً. معظمهم لا يعملون، وربما يكونون أميين. وعليه، يرحب هؤلاء بالتسهيلات الصغيرة التي تقدمها لهم جماعات الجريمة المنظمة، بدفعها الأجور التي تجعلهم يقومون بدور الجنود المشاة لتوزيع المخدرات. ويشق عليّ جداً انتقاد هؤلاء الأطفال. وأعتقد أن عدم قدرتنا على مساعدة هؤلاء الأطفال في الحصول على عمل، أو وسيلة ما للحياة اللائقة، هو ما ينبغي أن يلام.

وختاماً، بشأن الحالة في أفغانستان، التي أشار إليها ممثلا الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة، فقد أظهر تقريرنا الأخير، الذي تشاطرناه مع المجتمع الدولي قبل أسبوعين، أننا من المرجح أن نشهد في عام ٢٠١٠ استقراراً في الاستزراع – الذي لا يزال معدله عالياً جداً، ١٣٠ ٠٠٠ أو ١٤٠ ٠٠٠ هكتار، إلا أنه يقل بنسبة ٣٦ في المائة عما كان عليه قبل عامين –. والمحافظات الـ ٢٠ الخالية من خشخاش الأفيون التي أدرجناها في القائمة العام الماضي، سوف تظل خالية منه إلى حد كبير، وربما يرتفع ذلك العدد، بالإجراءات النشطة لبعض المحافظين، إلى ٢٢ أو ٢٣ محافظة. ويعتمد الكثير بالطبع، على الأمن. وللعملية العسكرية الأخيرة في منطقة مرجاه أهميتها من حيث الاستقرار، غير أن ما يجدر ملاحظته أيضاً، مصادرة كميات كبيرة من المخدرات. وتبرهن هذه المصادرات الكبيرة، على أن الصلة بين الإرهاب والتمرد والمخدرات في ذلك البلد قوية للغاية.

ومن الممكن إحراز تقدم، لكن لا مجال للتقاعس، مثلما قال ممثل المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوستا على ما قدمه من توضيحات. وألاحظ أنه أشار إلى مفهوم الثقة في العلاقات الدولية، وقد ذكرني البعض بأنه في أحد مكاتب وزارة الخارجية في دولة عضو في المجلس كُتِبَتْ هذه العبارة: ”نثق في الله، أما الآخرين فنتحقق“.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق التهديدات الخطيرة التي تحدق في بعض الحالات بالأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم من جراء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشكل هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية مصدر قلق متزايد.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق كذلك، في هذا السياق، تزايد الارتباط في بعض الحالات بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، بوسائل منها استخدام العائدات المتأتية من زراعة وإنتاج المخدرات وسلائفها والاتجار بها على نحو غير مشروع، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن هذه الجرائم العابرة للحدود الوطنية قد تهدد أمن البلدان المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، ويعرب عن نيته النظر، حسب الاقتضاء، في هذه التهديدات.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يسهمان في تقويض سلطة الدول.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه في ظل مجتمع معولم، أصبحت جماعات وشبكات الجريمة المنظمة المتسلحة بشكل أفضل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أكثر تنوعا في نشاطها وترابطا في عملياتها غير المشروعة، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم الأخطار التي تهدد الأمن الدولي. وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تزايد حالات الاختطاف واحتجاز الرهائن في بعض المناطق في العالم التي تشهد أحوالا سياسية خاصة، وذلك بهدف جمع الأموال أو نيل تنازلات سياسية. ويشكل تطور الجرائم الإلكترونية مصدرا آخر من مصادر القلق البالغ.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء زيادة التعاون الدولي والإقليمي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها والطلب عليها بشكل غير مشروع وتحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتجار بالمخدرات. ويرحب بالمبادرات المتخذة في هذا الشأن، مثل مبادرة ميثاق باريس. ويشجع المجلس أيضا الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من الإجراءات والنظر، بناء على مقترحات ملموسة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، في اتخاذ مبادرات دولية ممكنة جديدة ترمي إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية.

”ويشجع مجلس الأمن تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، بما فيها الإجراءات التي تتخذها وكالاتها وصناديقها وبرامجها، من أجل تعزيز فعالية المساعي الدولية المناسبة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ويثني عليه.

”ويشجع مجلس الأمن الدول على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد، وعلى إجراء تحقيقات بشأن الجهات من الأشخاص والكيانات المسؤولة عن هذه الجرائم ومتابعتها أمام القضاء حسب الاقتضاء، وذلك وفقا للقانون الدولي. وبامتثال الدول للالتزامات التي تقع عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يمكنها أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويشير مجلس الأمن إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، على النحو المعدل بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكوليها، واتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء عدد ضحايا أعمال الإرهاب المرتكبة في مناطق مختلفة من العالم. ويؤكد مجلس الأمن من جديد كذلك أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وتعمد تمويل أعمال الإرهاب والتخطيط لها والتحريض عليها أمور تتنافى ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ويهيب المجلس بالدول مواصلة إدانة جميع أعمال الإرهاب بأشد العبارات، مهما كانت دوافعها ومتى ارتكبت وأيا كان مرتكبها، وإدانة التحريض على الإرهاب.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى اعتبار هذه التهديدات عاملا يراعى في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة والتخطيط لها، وإلى النظر في تضمين تقاريره، حسب الاقتضاء، تحليلا لدور هذه التهديدات في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

”ويرحب مجلس الأمن بتقديم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المزيد من الإحاطات الإعلامية، حسب الاقتضاء وعلى نحو أكثر انتظاما.“

من حيث الصياغة بالفرنسية على الأقل، يصعب اعتبار ذلك ضربا من البلاغة. سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/4.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.